* بعد موته يذكر الإمام الصادق أن السماء قد بكت دماً على كل من "يحيى" و"الحسين"، وأن قاتلي الإثنين من أولاد الزنا. وبعد موته كذلك صار الشفق أحمر، وانكسفت الشمس، وأن النساء قد توقفن عن الحيض لمدة أربعة عشر شهراً. وفي بيت المقدس أصبح كل صخرة تحتها دم. وصارت الدماء على الحيطان(1).

إن إنكساف الشمس نتاج طبيعي لسلالة النورالتي زالت، فعند الإسماعيلية (المذهب الشيعي الإسماعيلي) فإن الأئمة في المذهب عندما يموتون يصعدون لدى موتهم للشمس(2).

وهكذا تكون الشمس هي التجلي النهائي لنور الأئمة في الأصلاب وانكساف الشمس لدى موت الحسين، دلالة طبيعية على انكساف النور وزواله. وكذلك امتناع النساء عن المحيض، فهي امتداد لفكرة العدم، فالنور في الأصلاب امتداد جنسي خاصة، فتوقف الحيض يعني الإلحاح على زوال النور والحياة معاً.

* وفي الروايات الخاصة بما بعد موته، فإن الحسين الأن ملك عالم البرزخ والملكوت(3). كما أن الحسين الأن على الجانب الأيمن من العرش الإلهي(4). كما أن فاطمة وقت مقتله كانت حزينة

(1) شهيد أحمد مير خلف زاده :قصص حسينيه...، ص ١٠٠ : ١٠٨
(2) تركي علي الربيعو : العنف و المقدس و الجنس...، ص ١٠١ : ١٠٢
(3) شهيدأحمد مير خلف زاده : قصص حسينيه ...، ص ٦١
(4) المرجع السابق : ص ٧٢

للغاية فكانت تبكي، فتُبكي كل أهل السماء معها، ويدعوا الملائكة ليخففوا عنها(1).

وأن الحسين في الجنة جالس ما بين حمزة بن عبد المطلب وجعفر الطيار، وعلي يركب جملاً مزيناً بالجواهر واللألي(2).

وكل تلك الروايات، تعد في النهاية تعبيراً عن عودة البطل إلى أصله السماوي سواء من ناحية جده أومن ناحية أبيه. كما أنه مخلوق قبل الخلق جميعاً، فعاد من حيث كان إلى العدم. فهومجاور لعرش الرحمن، ومكانه ما بين حمزة وجعفر. كل تلك التفاصيل ما هي إلا محاولة لصنع عالم موازٍ لأبطال القصة، ليتمكنوا من الحياة فيه للأبد بعدما أدوا أدوارهم في العالم بشكل كامل.

وهكذا في عرض عام للأشكال العامة للأساطير الخاصة بالحدث التاريخي، فإن تلك النصوص، "تأتي لاحقاً لتمجد الحدث، ولتوسط بينه وبين الواقع وتجعله أسطورة، وبذلك يتم نقله من مستوى الحدث التاريخي إلى مستوى الحدث الأسطوري"(3).

وفي حديث عن الإمام الصادق أن أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا هوالحسين بن علي، ومن ضمن الروايات أن كلاً

(1) المرجع السابق : ص ١٥٦ : ١٥٧

(2) محمد محمدي اشتهاردي : امام حسين عليه السلام آفتاب تابان ولايت....، ص ٣٧

(3) تركي علي الربيعو : العنف والمقدس والجنس .....، ١٦٢

من المهدي والحسين سيتقابلا ليقاتلا سوياً أعداء الله ويكون مع كل منهما جيش من أربعة الآف جندي(1).

"فإن إستمرار الاحتفال بذكرى عاشوراء، واستذكار ثورة الحسين، كما تقدمه كتب التاريخ والمقاتل والأساطير، إنما هواستمرارية للأصل والتواصل لظهور الإمام المهدي"(2). ففكرة ظهور المهدي تدخل داخل تلك البنية على دائرية الحكاية وأن المهدي ما هوإلا اعادة صياغة للحسين، بل أن الحسين أحياناً سيحل محل المهدي. فهي علاقة جدلية قوية، ناتجة عن البنى الفكرية لكلا الصفتين.

وهكذا نكون قد حاولنا في هذا الفصل توضيح الصياغات الحكائية للتاريخ، ومدى اعتمادها على بنية أسطورية من الأساس. ثم كيفية اعتماد الأسطوره على الشكل التاريخي.

وكان التطبيق على تلك الفكرة هي الحسين في تاريخه وأساطيره، فلاحظنا أن تاريخ الحسين قد احتوى على العديد من العناصر الدرامية المشجعة للأسطورة على الظهور، وفي نفس الوقت ظهور العديد من الحكايات الأسطورية داخل السياق التاريخي. وقد حاولنا رصد وجمع العديد من الحكايات الشعبية

(1) محمد محمدي استشهاردي : امام حسين عليه السلام آفتاب ....، ص ٢٥٠ : ٢٥١

(2) ابراهيم الحديري : تراجيديا كربلاء ......،ص ٣٣٥

الأسطورية لإنتاج نص موازٍ للنص التـاريخي منذ بداية ميلاده إلى وفاته في المعركة وما نتج عن ذلك.

مع مـحـاولة منا لتـوضيـح تلك الصـيغ الأسطورية، ونُظم الإعلاء والشكلية التي تعامل الحكاية بها.

أما فـيما يتـعلق باتحاد تلك الأشكال الأسطوريـة الحكائية مع الأشكال الأسطورية بمعناها القـديم، فهذا مـا سنحاول بحـثه في الفصل التالي وهل بالفـعل هناك تشابه ما بين النوعين من الحكاية أم لا ؟.

المبحث

الثالث

3

الأسطورة كأساس

للوعي الشعبي الإيراني بكربلاء

تمهيد:

لاشك أن طبيعة التاريخ في تناولــه للحقائق - كما لاحظنا - أنه ينتج شكلا دراميا، هذا الشكل الذي تعـتمد عليه الأسطورة في صياغتها لنفس الحقائق أو حقائق مشابهة، فيكون اعتماد الأسطورة على الشكل التاريخـي، واحتواء التاريخ للـبنية الأسطورية هو أول عناصر التشابه ما بين الشكلين للسرد.

فأسلوب تناول الحـقيقة - الحدث - أياً كـان هو نقطة التلاقي في طبيعة التكوين السـردي لكل من التاريخ والأسطورة. فكلاهما ليس على طرفي نقيض من ناحية المضـمون وإن اختلفا في أشكال التعبير عن هذا المضمون.

"ذلك أن كل المسـرودات التي تبـدو لنا حقـيـقيـة، هي في الحقيقة - كتاريخ مثلاً - مبنية على تقاليد أدبية"[1] ومعنى التقاليد

(1) والاس مارتن : نظريات السرد الحديثة. . .، ص ٦٢

الأدبيــة هي تلك البني الدرامـيــة التي تؤهل لحـدث مـا أن يكون مسـتعـداً للتلقي، فكل آليـات النقل تهدف إلـى نقل حقـيقـة ما بأشكال مختلفة، سواء أشكالاً أسطورية، أو تاريخية.

وفي المبحـثين السابقين حـاولنا دراسة كيـفية تـناول التاريخي لحـادثة كـربلاء، ثم بيـان العناصـر المؤهلة لصنع نص مـواز، ثم دراسة ذلك النص الموازي، أو الحكاية الشعبـية الخاصة بالحسين - حياته ومـقتله - فلاحظنا عناصر التشـابه في تكوين البنى الحكائية في الشكلين، سواء التـاريخي، أو الحكاية الشعبيـة الخاصة بتناول نفس الشخصية.

فالحكاية الشعبية بوصفـها شكلاً فلكلورياً يقترب ويتماس مع الأسطورة، يتم الـتـعـامل داخلهـا من خـلال بعض العـناصـر الأسطورية لتناول الأحـداث. وهذا ما سنحـاول دراستـه في هذا

الفصل، وهو التشـابه في آليات التفاعل ما بين الحكاية الشـعبية - الخاصة بالحسين والمسرودات ذات الطبيـعةالأسطورية الدينية الخاصة بالديانات الفارسية القديمة.

أ- النسق الأسطوري وكتابة التاريخ (رؤية تحليلية):

علينا مـبدئيـا بحث أشكال التشـابه ما بين التـاريخ والأسطورة الدينية بشكل خـاص، اعتماداً على أن الحكاية الشـعبية كـانت نتاج إتحاد هذين النمطين، فقد إستفادت من الإثنين بشكل واضح، سواء من حيث الشكل أو المضـمون. وقد أوضحنا كيف كـان التاريخ هو البنية التحتـية، التى نتج عنها كل تلك الحكايات، لذا تكون الحكاية هي الكاشفة عن هذا التشابه ما بين التاريخ والأسطورة.

يهدف التاريخ الحديث إلى نقل حقائق، ووضعها داخل سياق خاص يحكمـها، ويمنحها مـبررات الوجود والاستـمرار. وتقديم تفسيرات قوية ومقنعة، لأحداث مفتقدة لتسلسلها المنطقى،أوإعادة تفسيرتلك الأحداث اعـتمادا على رؤى فكرية، أيدولوجية، ونفي كل ما عداها من رؤى أو أحداث ضدية.

"والأسطورة تاريخ مـقدس، وبالتالي تاريخ حـقيـقي، لأنها ترجع دائما إلى حقائق. فالأسطورة تتحدث عن نشأة الكون، فهي حقيقـة يبرهن عليها وجود العالم. وأسطورة أصـل الموت، يعتبر موت الإنسان برهاناً عليها"(1).

(1) مرسيا الياد : مظاهر الأسطورة . . . ، ص ١٠

وبصرف النظر عن إختلاف تفسيرات البداية والموت، بالنسبة للأساطير المختلفة،ففي النهاية الحديث عن حقيقة ما، يحمل في داخله الحقيقة حتى وإن كان غير حقيقي.

أي أن المتلقي في كل حالات استقباله للأسطورة أو التاريخ،يتعامل معها بوصفها حقائق ثابتة.بصرف النظرعن صحة هذه النظرة من عدمها،فالمتلقي هو المحدد لمدى جدية تلك المعلومات الواردة في كليهما،بكيفية تلقيه لها.

فالتاريخ يعتمد على نمط الشخصية المركزية، بكل ما يتعلق بها من تفاصيل من ميلاد وحياة وموت، وكل المراحل الإنتقالية الخاصة بتلك الشخصية المركزية "اعتمادا على فكرة السيرة الأدبية، أى محورة شخصية ما لتكون هى المركزية داخل الحكاية، وإهمال كل التفاصيل الأخرى، بل وتهميشها لصالح المركز الأصلى أو بطل الحكاية"(1).

وهذا ما تعمد الأسطورة إليه أثناء السرد، فهى تصنع مركزية لعدة أفكار مجسدة في صورة شخصيات.. فتتعامل مع الآلهة بتعددهم داخلها من إله أكبر، ثم آلهة ذات أدوار محددة، باعتبارهم شخصيات مركزية، فتصبح هى صانعة الفعل والحدث. فهى محركة للطبيعة داخل الأسطورة والحدث، قادرة على النفي الصريح لكل ما عداها من شخصيات أو أفكار. فتصبح تلك الشخصيات أشكالا حية، ناتجة عن أفكار مجردة تم تجسيدها.

(1) عبد الهادى عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة ...، ص ١٣١ : ١٣٢

"فالخـصيـصة المميزة للأسطورة هى تحـويل المعنى إلى شكل"(1) فالأسطورة الدينية،لديها القدرةعلى محورة أفكارها المركزية بصورة شخصية تتمكن من الفعل والإنتاج لتكون ذات مركزية قوية داخل السرد.

فالتـاريخ يسرد في تكـويناته الدراميـة - اعتمـاداً على فكرة التقاليد الأدبيـة - حكايات شخصيات ذات قداسة دينيـة، اعتماداً على كونهم حقيقة واقعية ويكون مصدر تلك الواقعية - في أحيان كثيرة - نصوص الأسطورة الدينية كشخصية "زرادشت" مثلا ذات الوجود التاريخى الأسطورى في ذات الوقت.

وبعيداًعن فكرة الأسبـقية في تدوين حقيقة مـا، وأيهما أسبق الأسطورة أم التاريخ، وأى منهـما مصـدر الآخر ؟. فإن العـلاقة بينهما في شكل التناول علاقة جدلية في الأساس.

"فإن الذى يوفره العـالم للأسطورة هى الحقيقة التـاريخية.. محددة بالطريقة التى انتهجها البشر في إنتاج واعتماد هذه الحقيقة. والذى توفـره الأسطورة في المقـابل هو الصـورة الطبيـعـية لهـذه الحقيقة"(2).

فالأسطورة تعـمد إلى منطقية تلك الشـخصيات، أى جـعلها ممكنة القبـول والحدوث، مما يتسـق ومنطقها الإعـلائي والمقدس. فالشـخصية طبـيعية من حـيث كونها مقـدسة، واتسامهـا بقواها

(1) رولان بارت : الأساطير...، ص ٧٣

(2) رولان بارت : الأساطير...، ص ٩٣ : ٩٤

الخارقة، أو بقدرتها على الخلق. إنما هو ناتج عن مقارنتها بالقوة الإنسانية ذات القدرة المحدودة. ولكنها في الأصل شخصية فوقية تتمتع بكل صفات المعاني الإلهية المجردة "فالمبدأ الرئيسى للأسطورة هو تحويل التاريخ إلى طبيعة"(1).

إن المتلقي هو الضامن الوحيد لبقاء واستمرار كل تلك العناصر، بصفته القارئ الضمنى لكل تلك الأشكال الفنية الأدبية، فالتاريخ قادر على إقناع المتلقى بما يحمله من منطق خاص بإمكانية الحدوث، أو محدودية القدرة الإنسانية، وإن اكتسبت بعض المقومات الخارجية عن هذه القدرة فالمتلقى هنا قادر على التصديق لأن الحدث محمل بمبدأ الواقعية.

وكذا الوضع بالنسبة للعلاقة ما بين المتلقى والأسطورة الدينية، فإنها تتحدث عن الميلاد والموت، وكل ما يتعلق بما بين الإثنين. فكلاهما عناصر طبيعية واقعية،ولكنها في ذات الوقت مبهمة ومعجزة لدرجة أن تصبح خارقة، وتحتاج لتفسير. فالأسطورة تقدم تفسيراً لكل تلك الطبيعيات المبهمة، وبمنطق يحتوى دلالات الإمكانية. فبالتالى يصبح المتلقى قادراً على التصديق، فيكون هو كذلك كاشفاً لآليات التشابه ما بين التاريخى والأسطورى، وحافزا لتحليلها تحليلا أدبياً، باعتبارهما نصوصاً أدبية إبداعية، قابلة للدراسة.

---

(1) رولان بارت : الآساطير. . . .، ص٦٩ .

الترابط بين التاريخ والأسطورة:

وفي كتاب "إلياد" العـود الأبدى للأسطورة "اعتمد على أن "الأسطورة ما هى إلا تـاريخ قديم مما تعرضت له مـجمـوعة من البشـر، خاصة فيـما يتعلق بالمصائب والحـروب والآلام، لذا كان لابد من التصالح مع تلك المصائب وإرجـاعها إلى القوى العليا - الإله - ونسـبة كل تلك الأشـياء لذلك الإله الغـاضب الحكيم في نفس الوقت، فكل المصائب نتيجة للمشـيئة الإلهية، وبالتالى تبدأ الوسائط بـالظهور في شكل الكهـان أو السحرة لمحـاولة نقل تلك المأساة لهذا الإله والتضرع له"[1].

وبالتـالى - وحسب رأيه أيضـاً - يكون التاريخ هو الـصورة النهائيـة للتدخل المقـــدس (الإلهي) في الحياة اليومية. بحيث يعده متجلياً في التواريخ القديمة، والكتب الأسطورية المقدسة، " فمسيرة التاريخ في النهـاية هى محاولة تجسد للمتـعالٍ في كل التفـاصيل الفردية والجـماعـية، من يوم الخـلاص وهو التجلى النهـائى لهذا التجسد في الحياة البشرية"[2].

"فالأحداث التـاريخية من نظرة وجـودية صيرورة مسـتمرة، تعـتـمـد على بـداية ونهـاية ثم إعـادة صناعـة لـتلك البـدايات والنهايات"[3].

---

(1) ميرچا الياده : جاودانه بازگشت أسطوره . . . .، ص١٠٥ : ١١٢

(2) ميرچا الياده : جاودانه بازگشت اسطوره. . . . .، ص١١٣-١٢٠ .

(3) المرجع السابق : ص ١٣١

فلكل من الأسطورة والتاريخ منطق مـا يحكم آلية الحكي في كليـهمـا، والعـقل يتـعامل مـعـهمـا بنفس المنطـق الذي تفرضـه عليه، وبالتـالي يوحد العقل في بنيـته ما بين المنطقين، لما لهـما من مصداقـية في ذهنية المتلقي، ويكون هذا التـوحد هو المنتج للحكاية الشعـبية، التـي جمعت بين النمط التـاريخي والأسطوري في ذات الوقت[1].

وهكذا نلاحظ عـلاقـات الترابط مـا بين التـاريخ والأسطورة والتى ستكون مـبرراً قوياً لاعتـماد الحكاية الشعبـية على الحقـيقة التاريخـية، والشكل الأسطورى، بصفـة التأثير المتـبادل في تكون البنى المشتركة ما بين الأسطورة والتاريخ كأنماط أدبية.

"فالأسطورة حكاية مكونة من مفاهيم مـجردة وأصول عقائد منتزعة من بعـد أخلاقى أو ما فوق الطبيـعية"[2]. . وكذا التاريخ فهو يحاول تجسيد تلك المجردات بشكل أكثر قابلية للحدوث على المستوى الحكائي أو القصصي.

كتابة التاريخ الإسلامى:

هذا ما يخص التاريخ بصفة عامة. أما كتابة التاريخ الإسلامى فإنه لا يختلف في سماته عن غيره من أشكال صناعة التاريخ. إلا أنه تتضح فيه بشدة علاقته القوية بالدين.

---

(1) محمد أركون : تاريخية الفكر العربي الإسلامى. . . . .، ص ٨٧(بتصرف)

(2) نور تروب فـراى : مقالة بـعنوان " الأدب والأسطورة "، ضمن مـجمـوعة مقالات باسم أسطورة ورمز، ترجمة جلال ستارى ص ١١٠

فـالتـاريخ الإسلامـى مرتبط فـي تدوينه بكل الرؤى الدينيـة الإسلاميـة، من حيث التعامل مع الحقـائق، أو من حيث الصناعة الحكائية سواء الدينية أو التاريخية فالتاريخ، هنا يفسر اعتماداً على الدين، العديـد من أفكار البدايات والشـخصيـات النبوية المهـمة. وأحياناً يكون التاريخ خطاً موازيا للنصوص الدينية في محاولة منه لتقديم تفـسيرات متسـقة ورؤية دينية خاصة فـيما يتعلق بتـفاصيل الخلق، وخلق آدم (عليـه السلام)، وهبوطه على الأرض إلى غـير ذلك مما أشـترك في صيـاغتـه الرؤى الدينية والـتاريخيـة في ذات النص.

"فنلاحظ أن الرؤية الخيالية للتـاريخ ذات هيمنة واضحة لدى الكتـــاب الأوائل مـثل "الـواقـدى"، و"أبو مـــخنف"، و"ابن إسحاق" وصولا للطبرى"[1] وما نلاحظه في تاريخ "اليعقوبى"، وغيرهم من الكتب المؤسسة للتاريخ الإسلامى.

كما تمتـد تلك الرؤية في بقية السيـاق التاريخى، وتكون هى المنظومة الحاكمـة لصياغة الأحداث التاريخية، فـلا إنفصال ما بين الرؤية الإسلامية للحيـاة من البداية، وهدف خلق الإنسان من قبل الله سبحانه وتعالى، ثم فكرة الآخرة والثواب والعقاب.

إذن كل تلك التفاصيل التى تشكل في النهاية خطاً ثابتاً، يبدأ لينتهى، تتـجسد في التـاريخ "فتدعـيم الحالة الإيمانية هى الغـائية التاريخيـة الإسلامية، فالزمن هو الخط المطلـق الواصل لنهاية ما،

(1) محمد أركون : تاريخه الفكرالعربي الإسلامي. . . .، ص ٢٧

وهى قيام الساعة، فصار هدف التاريخ هو الوصول لتلك المرحلة "(1).

وهذا ما نلاحظه أيضاً حتى فيما يتعلق بسرد حياة شخصيات هامة، سواء كانت تلك الشخصيات سياسية - ملكية مثلاً - أو شخصيات دينية ذات قداسة خاصة، كما لاحظنا في حياة الحسين (رضي الله عنه)، وأن التاريخ عندما تناول حياته جرد الأحداث من كل تفاصيلها السياسية، أو دراستها من وجهة أكثر عقلنة، وتعامل معها بشكل دينى قدرى، فتم التركيز على كل ما يمت لحياته مما يخدم تلك الرؤية، سواء من أحاديث شريفة، أو آيات قرآنية كريمة.

حتى في محاولات النص التاريخى لتبرير مواقفه اعتماداً على جذور صراع قبلية قبل الإسلام، فهو اعتماد نفس الخط التصاعدى الثابت، فهناك دائماً بداية لنهاية ما، ويجب الوصول إليها حتى يحمل الحدث التاريخي منطقيته اعتماداً على فكرة الخط الثابت، "فالتاريخ الإسلامي يعتمد في كتابته على خط تصاعدي واحد، أي يعمل على نصرة جماعة على أخرى، ويدعم أفكار هذه الجماعة، مما أدى إلى محاولات التاريخ الفاشلة لإلغاء فكرة العصبية القبلية، و التي هي في الحقيقة واضحة ظاهرة خاصة بعد موت النبي ﷺ "(2).

(1) د. عبد الهادى عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة . . .، ص ١٣٠ : ١٣١ (بتصرف)

(2) د. عبد الهادى عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة. . .، ص ١٢٧ - ١٢٨

فـفكرة العصـبيـة القـبلية، تلك الـفكرة التي حاول التـاريخ تحيـيدها في الكثيـر من المواضع، ولكنه في النهاية لا يجد غـيرها حتى يسـتخـدمها، بـاعتبـار أنه لا يجد مـبرراً أخر يحـمل نفس المنطقية. لأن التاريخ في تأسيسه يتعامل مع الأحداث بنفس المنهج الديني ذي الخط التصاعدي من بداية لفناء.

وتمثل تلك النظرة عائقاً حقيقياً في تعامل التاريخ مع كل الفتن والثورات، خاصة فيما يتعلق مثلاً بالعلاقة ما بين السنة والشيعة، و الصـراع الذي دام طويلاً على السلـطة، وكانـت الغلبـة للسنة في أوقات كـثيرة. ومـحاولة كل منهـما إنتاج رؤية للآخـر من منطلق ثنائى بحت "فالمـؤرخون يرون الثورات في التـاريخ الإسلامى من إتجاهين فقط الحق والبـاطل. وكأن كل التمردات وحـركات الفرق الإسلامية وإنتاجها الفكرى. والغليان الذى ساد التاريخ. لا يعرف إلا خطى الكفر والإيمان"(1).

فحـادثة الحسين في تقييـمها التـاريخي بعيداً عمـا تحمله من دلالات فلسفـية وفكرية. هى ثـورة الحق على الباطل، ومـحاربة الإيمان للكفر. وهذا ما نلاحظه في الكتابات ذات الصبغة الشيعية، والخطاب المضـاد. أو السني كمـا لاحظنا مثـلاً في كتـابات "ابن تيمـية" أو "أبى بكر المالكى"، تحـمل محـاولة لعدم تكفـير بنى أمية، وأنهم كانوا على حق، والحسين كان على خطأ، وكل ما تم له نتيجة طبيعية لخدمة الجماعة، وشق عصا الطاعة وهذا ما تناولناه في الفصل الأول.

(1) د. عبد الهادي عبد الرحمن : التاريخ والأسطورة....، ص١٣٥ .

ورغم أن كلا الخطابين ناتج عن بيئة ثقـافية واحدة، فإن فكرة الثنائية الحاكمة للمنظومة التـاريخية، هي حاكمة لكلا الرؤيتين في ذات الوقت. سـواء السنة أو الشـيـعـة أو غـيـرهمـا من الفـرق الإسلامية، سواء الاجتماعية منها أو الفلسفية أو الدينية.

فمـفهوم الجمـاعة أو الفرقة يُنتج دائمـا رؤية للذات والآخر، اعتمادا على نظرة دينية تاريخية في علاقة جدلية، وسنحاول دراسة مفهوم الجمـاعة الدينية تطبيقاً على الجماعة الشـيعية، وتأثير ذلك على قـضية الحـسين كنمـوذج، لما تحمله تلك الفكرة من تأسـيس للعـــديد من الرؤى "الأسطوريـة - التـاريخـــيـة" للعـــديد من الشخصيات والمواقف التاريخية.

ب- عناصر تكوين الفرق الدينية والوعي الأسطوري (الشيعة نموذجاً):

لسنا بصدد دراسـة لعلم الاجتماع الديني، أو لفلسـفة الفرق الدينية، أو للعـلاقات السياسـية ما بين الفرق المختلـفة، سواء من وصل منها ليكون السائد لفتـرات تاريخية طويلة مثل السنة أو من مثل شكل المعارضة مثل الشيعة.

إنما سنحـاول دراسة فكرة الجمـاعة الدينيـة أو الفرقة الـدينية بشكل نظري، مما يسمح وتطبيق تلك الفكرة على الشيعة بما يخدم موضـوع الدراسة، فيـما يتـعلق بمصادر التصـورات التاريخـية أو الأسطورية فيما يخص شخصية الحسين، وحادثة كربلاء.

فطبيعة التكوين الفكري للدين، يعتـمد على البشر، فهم هدف

الفكر الديني عامة، فدائماً ما توجد جماعات بشرية توجهها العقائد الدينية، فتتوحد بالدين وينسب كلاهما للآخر. ومع مرور الوقت وتوغل تلك الأفكار داخل البنى الفكرية التأسيسية لهذا المجموع، مما يتسق وثقافتها السابقة عليها - الأفكار الدينية - ينتج حالة توحد ما بين أهداف الدين وأهداف الجماعة. فيتحقق وجود تلك الجماعة بمدى تحقق أهدافها الدينية. وفي هذه الحالة تمتزج التصورات الاجتماعية والدينية، مما يصعب معه بعد ذلك الفصل بينهما.

ونتيجة لاختلاف المجتمعات المتلقية لنفس المنظومة الفكرية الدينية، خاصة فيما يتعلق بالديانات السماوية الإنسانية - العالمية - تتكون أنماط مختلفة للتعامل مع تلك المنظومة. فتظهر بنيات أخرى متسقة في البدايات مع بعضها، مختلفة في أساليب التعامل مع الذات والآخر، تبعا لاختلاف الثقافات التأسيسية المتلقية لتلك الأديان.

وهذا ما تم مع الدين الإسلامي وصولاً لإنقسامه إلى جماعات دينية مختلفة، وتتجسد تلك الخلافات ما بين طرفي الصراع الفكري السني والشيعي، حتى وأن تداخلت العديد من المواقف السياسية والتصورات الأسطورية النموذجية. إلا أنهما في النهاية تم التعامل معهما بشكل كلى من منطلق سياسى قوى، وذلك لإصرار السنة الحفاظ على وحدة العالم الإسلامي، تحت ظل حكومة واحدة، فعملت على المواجهة العنيفة مع تلك الجماعات الشيعية ومحاولة خلع الرداء السياسي عنهم.

ثانيا - خطابات وقائع شخصية [1]

* * *

(١) نص «أمر الايداع» فى مستشفى المجانين (٢)

نوفمبر ١٩٧٦

. . . . .

قبل أن أذكر نص أمر الايداع، أوضح عملية الحصول عليه.

ففى يوم الاثنين الثامن من نوفمبر ١٩٧٦، استدعونى فى ادارة مستشفى المجانين بالعباسية بطريقة الرعب والصريعة واللخبطة كالمعتاد. وفى ادارة المستشفى، لطعونى أكثر من ساعة بحجة أن «النائب العام» يزور المستشفى فى ذلك اليوم ويريد رؤيتى بعد الانتهاء من المرورعلى المستشفى، ثم بعد الانتهاء من المشاغل الادارية، الخ. وأخيرا أخلونى اليه فى مكتب مدير المستشفى، حيث حاولت أن أتأكد من شخصيته، فقال لى مشكورا انه ليس النائب العام ولكنه رئيس نيابة فى النيابة العامة اسمه الدكتور على فاضل. وأوضحت له عملية القبض علىّ على ذمة نيابة أمن الدولة العليا بدون سؤال أو تحقيق منذ سبع سنوات [حتى ذلك اليوم فى التاريخ المذكور] ، وأننى أودعت تزويرا فى مستشفى المجانين بحجة أننى عاجز عن الادراك بدون السماح لى أو لولدىّ الاثنين حتى اليوم بالاطلاع على أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه. ثم قدمت اليه صورة كربونية لبلاغ تقديم حافظة المرفقات السابعة عشرة الى النائب العام (على يد ولدىّ الاثنين مع والدتى برقم ٤٠٦١/ ١٩٧٦ مكتب فنى فى ٧٦/٦/٢٩). كما قدمت اليه مع البلاغ المذكور الذى يتضمن قائمة مرفقات الحافظة، أوراقا تتضمن قائمة بلاغاتى وأوراقى الى النيابة العامة، وكذلك قائمة بلاغات وأوراق ولدىّ الاثنين الى النيابة وغيرها.

والمهم أننى ألححت عليه أن يتصرف على الأقل ليسمح لى بأن أطلع بأى شكل من الأشكال على أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه، لأنى سمعت أنه يحتوى على تزويرات ملفقة ضدى سرا، أو يتضمن اشارة الى تلك التزويرات. ووافق على ذلك، فأمر مدير ووكيل مستشفى المجانين بالعباسية بأن يحضرا الملف الخاص بى وأن يبحثا فيه عن أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه ليسمح لى بالاطلاع عليه. وبدأ مسئولو المستشفى يماطلون. لكن السيد رئيس النيابة الذى اسمه كما قلت الدكتور على فاضل كرر عليهم أوامره بحسم، فأسرعوا الى احضار الملف وقدموا لى منه ورقتين لقراءتهما. فشكرت السيد المذكور شكرا شديدا، وتوسلت اليه أن يسمح لى بنقل هاتين الورقتين، فوافق على ذلك أيضا.

وبعد الحاح، سمحوا لى أخيرا بأن أنقل الورقتين المذكورتين بطريقة الصريعة واللخبطة والضغوط الذهنية غير المحتملة، بحيث كنت أنقل كلمات الورقتين نقلا شبه آلى! وعندما أعدت قراءة مانقلته بعد أن أرجعونى الى عنبر ١٢ الذى أوجد فيه، اتضح لى أنه ليس «أمر القبض» كما قالوا لى جميعا، ولكنه «أمر الايداع» فى مستشفى المجانين، ويتضمن تلخيصا مبتسرا عن أمر القبض، الذى سمعت أنه يحتوى على تزويرات ملفقة ضدى، والذى لم أطلع عليه حتى كتابة هذه السطور [وحتى اصدار هذا الكتاب] !

وعلى كل حال، أورد فيما يلى نص مانقلته عن الورقتين المذكورتين :

---

(١) فى الخطابات أو فقرات الخطابات التى سأذكرها فى الصفحات الباقية، سأحاول مراعاة الترتيب الزمنى لتواريخها، لكن فى اطار مراعاة سياق الموضوعات المترابطة. وهى عبارة عن خطابات كتبتها وأرسلتها من داخل مستشفى المجانين بالعباسية، ثم خطابات كتبتها وسلمت منسوخاتها بعد الافراج عنى. وقد حذفت منها الشكليات التى تفرضها الظروف.

(٢) أرسلت من هذا الخطاب الذى يتضمن نص أمر الايداع، حوالى ١٥٠ منسوخا الى مختلف الجهات.

« فى المحضر رقم ٣١٥ سنة ١٩٧٠ حصر أمن الدولة العليا

نحن صهيب حافظ وكيل نيابة أمن الدولة العليا

بعد عرض الأوراق على رئيس النيابة

ومن حيث أن الواقعة تخلص فيما أبلغت به ادارة المباحث العامة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٤ من أن المتهم اسماعيل عبد الحليم المهدوى المحرر السابق بجريدة الجمهورية التقى فى القاهرة بالصحفية الأمريكية مارجريت بالاس (١)، حيث سلمها بعض مخطوطاته بالعربية والانجليزية فيها طعن على نظام الحكم القائم وعبارات ماسة بالسيد رئيس الجمهورية، طالبا منها العمل على نشرها بالخارج، فأبلغت ذلك وسلمت المخطوطات آنفة الذكر.

وحيث دعى المتهم اسماعيل المهدوى، رفض ابداء أقواله [!!!] وأخذ فى ترديد بعض العبارات غير المترابطة [!!!]، مما دعا الى فحص حالته العقلية، فأحيل بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ [الصواب ١٩٧٠/٤/٩(٢)] الى مستشفى الأمراض العقلية والنفسية لبيان مدى مسئوليته عما وقع منه.

ومن حيث أنه وقد تبين أن المتهم اسماعيل عبد الحليم المهدوى سلم بعض المخطوطات التى تتضمن سبًا [!!!!] فى السيد رئيس الجمهورية وتعريضا بالنظام القائم الى صحفية أجنبية، وتحققت العلانية لتلك المخطوطات ويتداولها بين أيدى العديد ممن تداولوها - سواء الصحفية المبلغة (٣) أو غيرها من المختصين - ويكون المتهم بذلك مرتكبا للجريمتين المنصوص عليهما فى ١٠٢ مكرر و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات، الا أنه وقد اتضح من التقرير الطبى العقلى أنه مصاب بعاهة فى العقل تجعله غير مسئول عما وقع منه [!!!]، وبذلك تمتنع المسئولية الجنائية عملا بالمادة ٦٢ قانون العقوبات،

لذلك، وبعد الاطلاع على المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية، نأمر :

أولا - بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى : شكوى ادارة المباحث العامة ضد اسماعيل عبد الحليم المهدوى.

---

(١) بعد فصلى التعسفى وحرمانى من العمل، كنت أتصل بالكثيرين من رجال المعسكر الاشتراكى (وكذلك فى أحيان نادرة بأشخاص من بلدان أخرى) وأعطيهم نسخا مما أكتبه عن حرمانى من العمل والرزق ومن التعبير والنشر. ثم كانت هذه الصحفية الأمريكية أول شخص أمريكى أتصل بها! فانتهزوا هذه الفرصة وقرروا القبض علىّ للايحاء بأننى أتصل بجهات غربية وليس بجهات شيوعية!! ويرجع هذا التخطيط الى سببين : الأول، محاولة تغطية عملائهم وأدواتهم وأنصارهم من الماركسيين والمتمركسين المصريين الذين كنت أختلف معهم وأشكك فيهم، وذلك باظهارى بمظهر التابع للغرب!! والثانى - وهو الأخطر - ترتيب قرائن للاستخدام فى التزوير والتزييف فى المستقبل (بعد النجاح فى تصفيتى كما كانوا يحلمون)، وذلك بالقاء مسئولية تصفيتى على السوفييت، بدعوى أنهم كانوا وراء القبض علىّ لاتصالى بالأمريكان!! (وخصوصا أن ايداع الخصوم فى مستشفيات المجانين كان متبعا آنذاك فى الإتحاد السوفييتى!). وقد سمعت مثل هذا التعليق بالفعل من بعض الأشخاص - الذين لم يكونوا يعرفون أننى قابلت تلك الصحفية الأمريكية بعد استئذان السوفييت!! بل إن صلاح منتصر أشار فعلا فى كلمته فى الأهرام فى ٢٥ مارس ١٩٨٧ إلى المسئولية المزعومة للسوفييت وللأنصار المزعومين للسوفييت عن إيداعى فى مستشفى المجانين فى عهد عبد الناصر !!

(٢) الاشارة الى تاريخ اصدار أمر التحويل، مقصود بها هنا المغالطة، لأن الأمر المذكور صدر الى سجن باب الخلق بتحويلى فى صباح اليوم التالى ١٩٧٠/٤/٩ الى العباسية، وذلك بعد أربعة أيام فى سجن باب الخلق، حيث أن القبض علىّ وتقديمى الى وكيل النيابة المذكور حدث فى يوم ١٩٧٠/٤/٥. لكنّ النص أعلاه لم يذكر اطلاقا تاريخ القبض علىّ ، كما أنه لم يذكر فترة حجزى فى السجن!! وهذا فى الحقيقة نوع من التزوير أيضا!!

(٣) لاحظ أن عملية الابلاغ هذه تثبت الارتباط بين الجهات الأمريكية والجهات المصرية فى تدبير عملية القبض علىّ بحجة تلك الصحفية بالذات!!

مادة : بث دعاية مثيرة. وتحفظ اداريا.
ثانيا : بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن نأمر باخلاء سبيله.
القاهرة فى ١٩٧٠/٥/٣١ وكيل نيابة أمن الدولة العليا صهيب حافظ »
[وقد اعتمد هذا النص رئيس نيابة أمن الدولة العليا صلاح نصار ثم النائب العام على نور الدين، واطلعت عليه فى العباسية يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٦]

---

(٢) بخصوص موقف أحمد الخواجة (١)

الثلاثاء التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٨

... أحمد شلن نقيب فرع القاهرة للمحامين

... أولا، أردت أن يتحمل معكم السيد أحمد الخواجة المسئولية عن التصرف ازاء هذه الأوراق التى يدرك المطلعون على بواطن الأمور أن اهدارها ليس عملية غير محسوبة فى حسابات المستقبل، مهما كانت سهلة وجزافية فى الحاضر. وثانيا، أن السيد أحمد الخواجة قد تورط شخصيا فى هذه المشكلة الجنائية وأصبح طرفا مباشرا فيها، خصوصا يوم التاسع من أبريل عام ١٩٧٠ - كما ذكرت فى المرفق الكبير التالى صفحة ٣٤-٣٥ ...

فالسيد أحمد الخواجة، النقيب الأسبق الذى أعيد توليه نقيبا للمحامين منذ أسابيع، كان على اتصال بهذه المشكلة الجنائية وتزويراتها قبل القبض علىّ، من واقع شكاواى المتعددة اليه والى مجلس نقابة المحامين منذ عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠، كما وصل اليه «النداء» المنفصل الذى وجهته الى «الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين» أثناء انعقاد مكتبها الدائم فى القاهرة فى أواخر ١٩٦٩، والذى كنت قد سلمت نسخة منه الى المستر شاندرا سكرتير عام الرابطة المذكورة ونسخة أخرى الى العضو الفيتنامى فى مكتبها الدائم.

ولما كان السيد أحمد الخواجة لايستطيع أن يدعى أنه لايعرفنى بشخصى أو لايعرف ماتعرضت له من تزويرات، فإن هذا يفسر أسباب موقفه ازائى عند ظهوره المفاجىء فى وجهى يوم التاسع من أبريل ١٩٧٠ بينما كنت واقفا مع الشرطى المكلف باقتيادى وحراستى، وذلك أمام موظف النيابة العامة فى دار القضاء العالى الذى تولى اعتماد تأشيرة نيابة أمن الدولة عنى (وكنا قد مررنا على مبناها بشارع زكى قبل ذلك مباشرة) - وهى التأشيرة التى تضمنت أمر نيابة أمن الدولة العليا المؤرخ فى اليوم السابق أى الثامن من أبريل ١٩٧٠ بتحويلى الى مستشفى المجانين بالعباسية، نقلا من سجن باب الخلق الذى وضعونى فيه أربعة أيام (من الخامس حتى التاسع من أبريل ١٩٧٠).

ذلك أنه اذا افترضت أن وصول السيد الخواجة الى ذلك المكتب بالذات فى النيابة العامة بدار القضاء العالى صباح التاسع من أبريل ١٩٧٠ كان مصادفة غير مقصودة، فقد كان واجبه الانسانى - ان لم يكن الأخلاقى أو المهنى أو القانونى - يحتم عليه على الأقل أن يرد بكلمة انسانية على توسلى اليه ومناشدتى له أمام موظف المكتب المذكور بأن يتدخل لدى ذلك الموظف ليدعم طلبى بالاطلاع على أمر القبض الذى قبضوا علىّ بموجبه بدون السماح لى بالاطلاع عليه، والذى كانوا يحولوننى بموجبه الى مستشفى المجانين بدون الاطلاع عليه أيضا وبدون سبب لهذا التحويل! لكن بدلا من أن يوجه لى على الأقل ولو كلمة «معلهش» أو «شد حيلك»، أخذ يبحلق فى وجهى مستعرضا أثناء كلامى معه ماأستطاع استعراضه من حركات استفزازية وهو يضحك ساخرا!

وهذه الواقعة - التى كان يتصورها من يحركون الخيوط السرية عملية شطارة واستهانة - هى بلاشك واقعة ذات خطورة قصوى لدى كل من يتأملها من ذوى الادراك السياسى البعيد النظر. ولاتتمثل خطورتها فيما تعبر عنه من انفضاح مكشوف وثقة عمياء فى أن تحويلى الى مستشفى المجانين كان يعنى

---

(١) هذا الخطاب الذى أوردت فقرات سريعة منه، أرسلت منه أكثر من ٩٠ منسوخا.

فى تصوراتهم الحمقاء القائى فى «بئر» لايمكن أن أخرج منها حيا أو قادرا على الادراك والتذكر، ولكن الأهم هو أن استخدام النقيب العام للمحامين - المثل الأعلى لمهنة الدفاع عن الحق والعدل - فى مثل هذا الموقف، انما هو دليل ثابت يكشف حقيقة الملابسات والاستهدافات والمخططات والحسابات التى ارتبطت بهذه المشكلة الجنائية (التى هى مجرد جزء من مشكلة أو مشاكل أكبر كثيرا). الأمر الذى يكشف أيضا ثقتهم فى استحالة وصول نور العدالة - أو حتى أضواء الفضح الانتهازى - الى جرائمها وخفاياها، ويكشف مدى الضمانات الدولية والمحلية وطبيعة الارتباطات وحسابات علاقات القوى الدولية والمحلية التى كانت تضمن لهم ذلك فى المستقبل أيضا!

وإذا افترضت أن الادراك السياسى لهؤلاء الذى وضعونى فى هذه المواقف لايصل الى التفكير فى مثل هذه الاعتبارات والحسابات البعيدة المدى التي كان يفكر فيها من هم أعلى منهم، فمن المؤكد أنه هو بتفكيره ... وبخبراته فى ... كان مهتما على الأقل بضمان التخلص من أى شكاوى أو بلاغات جديدة قد أرسلها اليه، وذلك بتحويل الواقعة المذكورة الى تهريج «شخصى» يبرر به اهدار شكاواى وبلاغاتى، أى بتحويل موقفه المذكور الى اتهام لى بالوهم أو بالتخيل الجنونى! ...

وقد ظهرت فى بعض مراحل الدولة الاسلامية عاهرات كن يمارسْن الفاحشة بدون حرج،ثم يتمسكن بشروط البيِّنة فى حد الزنا فيطالبن توقيع حد القذف على من كان يشهد جرائمهن ويبلغ عنها بدون الحصول على العدد المنصوص عليه شرعا من الشهود وهو أربعة رجال!! ...

---

(٣)

السبت، الرابع من يونية ١٩٧٧

... صلاح حافظ بمجلة روزاليوسف [١]

... هذه الأوراق بخصوص ماتعرضت له أخيرا فى مستشفى المجانين من ضرب واهانات وتهديدات، رجاء التكرم باتخاذ التصرف الذى يمليه عليكم الضمير والواجب الانسانى إن لم يكن الواجب المهنى والقانونى.

وقد أرسلت إليكم من قبل أوراقا كثيرة بخصوص ... وكانت خطاباتى السابقة إليكم كمايلى ...

وبغض النظر عما أشرتم إليه فى الأسبوع الماضى عن انهيار «الشيوعية الدولية» وانتصار «الشيوعية المحلاوية» ، فان أمامكم موقفا يفرض عليكم أداء واجبكم الأخلاقى والانسانى أو المهنى أو القانونى - حتى لو كان من يشكو إليكم شخصا يستحق الاعدام شنقا أو رميا بالرصاص. ذلك أن أداء الواجب لايخضع لزوايا النظر ولايخضع لمواصفات الضحية. فسواء نظرتم الى الموضوع من زاوية «ثورة يوليه» أو «ثورة مايو» أو «ثورة أكتوبر ورمضان» أو أى «ثورات» بأى أسماء من الشهور العربية أو الافرنجية وبأثر تقدمى أو بأثر رجعى، فان أقل مايمليه عليكم الواجب هو التعاطف مع من يتعرض لاهدار كيانه وحقوقه القانونية والانسانية.

ثم انه يقال ان هناك شيئا اسمه «ميثاق الشرف الصحفى» (ولا أعرف اسم الشهر الذى صدر فيه!). ورغم أن بقائى على قيد الحياة متمتعا بالقدرة على التفكير والتعبير فى داخل مستشفى مجانين بأمر النيابة وأجهزة السلطة هو فى حد ذاته دليل ادانة يفضح أكذوبة ذلك الميثاق ويفضح نفاق ودجل من أصدروه، الا أننى أطالب من يصدقون ذلك الميثاق بأن يثبتوا موقفهم عمليا بمحاولة - فقط بمحاولة - التصدى لما تعرضت وأتعرض له مما يتنافى مع أى ميثاق من أى نوع.

وان من يفعل ذلك، انما يفعله من أجل نفسه للمستقبل وليس من أجل غيره. فمن حسن حظ المستضعفين المهدرين أمثالى أن الأجهزة السوفييتية لاتزال باقية، وتتزايد قدراتها حتى فى مصر واسرائيل وفى يوغسلافيا ورومانيا. فالذى انتهى هو عصر تيتو وشاوشيسكو وهنرى كورييل وعبد

---

(١) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ١٤٠ منسوخا. ويعمل المرسل اليه حاليا ومنذ احالته الى المعاش فى صحف أخبار اليوم والجمهورية والمساء، الخ.

الناصر وطواغيت «الأدوات المستقلة» للبرجوازية الدولية الذين كانت تحميهم المظلة التكنولوجية للبرجوازية الدولية وتكفل لهم ضمانات «عدم التدخل» أثناء افتراسهم لشعوبهم! ولولا هذا التغير الجذرى للظروف الدولية فى عكس الاتجاه الذى تتصورونه، لما استطعت أن أكتب اليكم هذه الكلمات رغم أنف زبانية «ثورة» يوليه ومايو ورمضان وأعداء الشيوعية الدولية...

---

(٤) الجمعية الفلسفية المصرية (١)

الأربعاء أول أغسطس ١٩٧٩

... عزمى اسلام أستاذ الفلسفة بآداب عين شمس والكويت

... وكنت قد أخذت عنوانكم الجديد بالنزهة بمصر الجديدة من بريد القراء من أحد الأعداد التى وصلتنى بالمصادفة من جريدة الجمهورية فى العام الماضى ١٩٧٨. ثم قرأت أخيرا فى جريدة الأهرام عن اختياركم سكرتيرا عاما للجمعية الفلسفية المصرية، فقررت أن أكتب اليكم.

ذلك أنه يهمنى أن أسألكم : أليست هذه «الجمعية الفلسفية المصرية» هى الجمعية الفلسفية القديمة التى كنت أنا قد قمت بتأسيسها وتكوينها مع مجموعة من خريجى دفعتنا وجعلنا مقرها فى نادى المعلمين بميدان الأوبرا عام ١٩٥٨؟!

أليست هذه هى الجمعية التى استصدرت بنفسى ترخيصها بعد أن قمت بتكوين مجلس ادارتها الذى اتفقت معكم على أن تكونوا أحد أعضائه، كما اتفقت مع الأستاذ حسن ظاظا على أن يكون رئيسه؟! وأنتم تعرفون وتتذكرون بلاشك أننى لم أشترك فى ذلك المجلس لمجرد إبعاد الجمعية عن الشبهات السياسية كما تصورت آنذاك! فهل جمعيتكم الفلسفية هى جمعية جديدة بترخيص جديد، أم أنها نفس الجمعية القديمة التى قمت بتكوينها واستصدرت بنفسى ترخيصها أنا وزميلتنا مريم جرجس وزميلنا عيسى جبران؟! وهل قمتم بعد ذلك بتغيير نظامها ومسئوليها؟!

... ان الجمعية الفلسفية كانت كما تذكرون من أهم وأعز ماحاولت انجازه للفلسفة عام ١٩٥٨ - لولا أن توقفت مشروعاتى عن المجلة الفلسفية وسلسلة المطبوعات الفلسفية (التى كنت قد تعاقدت عليها للجمعية مع الناشر لطف الله سليمان)، عندما بدأت مراحل الظلام المكشوف ضد الفكر والفلسفة منذ بداية ١٩٥٩. وفى فترة اختفائى عن البوليس ثم فى فترة السجن بعد ذلك، انقطعت علاقتى طبعا بالجمعية! فهل يمكن أن تفيدونى أى افادة عنها؟! ...(٢)

---

(٥)

السبت ١٥ يونية ١٩٨٥

... فتحى رضوان (٣)

... لكن أوراقى السابقة لم تثر اهتمامكم. ثم سمعت منذ أسبوعين أنهم عقدوا مؤتمرا فى القاهرة عما

---

(١) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ٤٠ منسوخا. هذا، والجمعية الفلسفية المذكورة، التى استولوا عليها ثم جعلوا رئيسها ابراهيم بيومى مذكور رئيس المجمع اللغوى، أصبحت اليوم أداة لاعقلية ضد الفلسفة والعقلانية! وواضح أنهم أسقطوا عضويتى منها - وأنا صانعها ومؤسسها - لأنهم قطعوا أى صلة بينى وبين الجمعية ولم يحاولوا الاتصال بى!!

(٢) طبعا لم يهتم المرسل اليه بالرد على خطابى أو بالاتصال بأسرتى التى يعرفها، حتى سمعت بوفاته منذ سنوات! وفى عام ١٩٨٩: قرأت أن سكرتيرها العام الجديد - الذى هو أيضا من أنصار التلفيقية الاسلامية الذين تستخدمهم الحكومة كأساتذة للفلسفة - اسمه حسن حنفى.

(٣) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ٥٠ منسوخا.

يسمونه «حقوق الانسان»! وأضحكني ذلك كثيرا، خصوصا عندما عرفت أنكم توليتم رئاسته!... ويهمني أن أشير هنا أيضا الى أنني أرسلت أوراقا كثيرة الى مايسمى «جمعية أنصار حقوق الانسان»، وخصوصا محمد عبد الشافي اللبان وعبد الحميد عبد الغني والدكتور عبد المحسن حمودة (الذى زارني في العباسية مرتين وأعطيته أوراقا كثيرة)، والى «الجمعية العربية لحقوق الانسان» (د. سعد الدين ابراهيم[1])، الخ. لكن اتضح أنهم جميعا يرون أن حقوق الانسان «امتياز» خاص للاسلاميين!...

(٦)

الأحد العاشر من أغسطس ١٩٨٦

... مرتضى المراغى[2]

... استطعت أن أحصل وراء الأسوار على أعداد مجلة أكتوبر (من فبراير الى يونيه ٨٦) التى نشرتم فيها بعض مذكراتكم أو ذكرياتكم عن النظام الملكى السابق وعن تحضيرات حركة الجيش . وفى أحد الخطابات الدورية الكبيرة التى أكتبها شهريا بعنوان «دردشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين» (الخطاب رقم ٥٢ المكون من ١٢٤ صفحة)، كتبت عنها تعليقاً فى ثمانى صفحات ، أشرت فى بدايته إلى «موقف الصمت وعدم المناقشة» الذى اتخذ إزاء هذه المذكرات بهدف دفن وقائعها الهامة تاريخيا . لكن لأننى أنظر إلى هذه الوقائع من منظور النقيض ، ولأن تعليقى عليها تضمن الكثير من الملاحظات السياسية المضادة أو الشديدة ، لم أستطع أن أرسل إليكم صورة منها . ورأيت لمجرد التعبير عن اهتمامى بالموضوع - بغض النظر عن اتجاه هذا الاهتمام - أن أكتفى بهذا التنويه عما كتبته فى الخطاب المذكور ، الذى أرسلت منه أربع نسخ إلى النائب العام وفؤاد كامل بالاذاعة وحزب التجمع والدكتور مصطفى محمود .....

(٧)

رفض مطلق لعملية النقل الاجبارى المزور إلى بهمان

الأحد ٢٩ مارس ١٩٨٧

... محمد عبدالعزيز الجندى النائب العام وإبراهيم نافع وصلاح منتصر: بخصوص مانشره عنى الأهرام فى ٢٤ و٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبا إلى النائب العام[3]

... نشرت صحيفة الأهرام فى الصفحة الأولى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٧ خبراً منسوبا إلى السيد النائب

---

(١) كنت أرسل خطاباتى الى الأستاذ المذكور الذى يعمل بالجامعة الأمريكية وبالأهرام. لكن لم أعرف الا متأخرا أن الأمين العام لتلك المنظمة هو الضابط محمد فائق وزير الاعلام فى السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر، والذى أشرف اذذاك على ماتعرضت له من فصل تعسفى من العمل الصحفى وحرمان من النشر ثم ايداع فى مستشفى المجانين (كما ذكرت فى ص ٢٤).

(٢) أرسلت من هذا الخطاب ١٢ مستوخا.

(٣) لم يسمح الوقت إذ ذاك بأن أرسل أو أعطى من هذا الخطاب إلاعدة منسوخات عن طريق أسرتى ، وكذلك إلى إدارة العباسيه ثم إلى بهمان التى نقلت إليها فى اليوم التالى . انظر تفاصيل هذا الموضوع فيما أوردته من وقائع وتوضيحات فى الفصل الثالث من التقديم (من ص ٥٢) .

العام بعنوان «حفظ التحقيق فى قضية الصحفى اسماعيل المهدوى بعد تدخل نقيب الصحفيين» . ثم علق على ذلك فى اليوم التالى الأستاذ صلاح منتصر فى كلمتة اليومية فى صفحة ٧ بعنوان «حكاية زميل»، مشيراً إلى خطاب أرسله ابنى الأصغر طارق إليه وإلى الأستاذ إبراهيم نافع نقيب الصحفيين ورئيس تحرير الأهرام ...لكن مانشر فى اليومين المذكورين يحتاج إلى تصحيحات وتوضيحات كثيرة : أولا ، لأنه يتعلق بما يمكن أن أتعرض له من تطورات أومضاعفات إجرامية على أيدى زبانية الطب المجانينى المسمى بالعقلى أو المسمى بالنفسى ، وسواء فى مستشفيات حكومية أو فى مستشفيات خاصة . وثانيا ، لأنه يرتبط ببعض الأضرار أو المتضمنات القانونية الضارة فى الحاضر أو فى المستقبل الذى لم تتحدد معالمه بعد . ولهذا ، أرجو أن تتسع الصدور للتوضيحات التالية :

١- فى المحضر المذكور ١٩٧٠/٣١٥ حصر أمن دولة عليا الذى أودعت بموجبه فى مستشفى المجانين، حفظ التحقيق إذ ذاك قبل أن يبدأ : حيث ادعت نيابة أمن الدولة العليا أنها لم تستطع إجراء تحقيق معى بسبب عجزى عن التعبير ، ثم أيدتها مستشفى المجانين فى ذلك مؤكدة أننى مصاب بعاهة فى العقل تعجزنى عن الادراك والتعبير ! وهذا مانص عليه «أمر» إيداعى ... فكيف يحفظ النائب العام تحقيقا حفظ بدون أن يحدث أصلا ، وبدون أن يفتح مرة أخرى طوال سبعة عشر عاما ، إلى درجة عدم السماح لى حتى اليوم ولو بالاطلاع على أمر القبض الذى قبض على بموجبه ؟!

٢- أن ابنى طارق اسماعيل المهدوى ارتكب منذ عام ١٩٧٨ الكثير من التلفيقات ثم التزويرات الضارة بمصالحى كتبت عنها من قبل إلى مختلف الجهات القانونية والصحفية وغيرها (وآخر نسخة من هذه الأوراق أرسلتها منذ أسبوعين فقط إلى الدكتور على لطفى رئيس المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٥ مارس ٨٧). وإذن فهو لايتحدث باسمى ولا يعبر عن مصالحى ، بل ولا يكفينى شر أضراره الشخصية أو القانونية - التى يدفعه إليها من يحركونه من أعدائى الشخصيين أو السياسيين أو الاداريين، أو يدفعه إليها طيشه وانعدام خبرته (بالطريقة التى يعبر عنها التعبير الشائع : « الهبالة على الشيطنة »!) . وأكتفى بهذا التوضيح بدون الدخول فى اتهامات ضده .

٣- حكاية اعتبارى « مريضا عاديا » التى تكررت فى الأهرام فى يومى ٢٤ ، ٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبة إلى النائب العام ، هى نكتة غير مفهومة أيضا [١] ... لكن سواء كان المقصود بالمرض «العادى» أنه مرض بدنى (باطنى مثلا أو مرض فى عينى الباقية المصابة فعلا بالانفصال الشبكى الجزئى !)، أو كان المقصود به مرض نفسى بالمعنى الذي ينفى المرض العقلى ، فان تقرير ذلك ينهى علاقتى بمستشفى المجانين وبالجهات المختصة بحجز المرضى العقليين تبع النيابه العامة أو غيرها ، وبالتالى يجب ألا أبقى إجباريا فى مستشفى حكومية أو خاصة ، ويجب على نقابة الصحفيين أن تسعى للافراج عنى من حجز أصبح غير قانونى ، بدلا من أن تسعى لعلاجى من مرض مزعوم لم أطلب علاجى منه !

فسواء كنت مصابا فى بطنى أو فى قدمى أو فى عينى أو مصابا فى نفسى (إصابة غير عقلية) ، فلا تملك نقابه الصحفيين ولا النيابة ولا غيرهما أن تحجزنى إجباريا بحجة علاجى رغم إرادتى من ذلك المرض المزعوم!! فلماذا تفرض نقابة الصحفيين لنفسها سلطة الاعتداء على حقوقى القانونية والمدنية والانسانية بحجة علاجى إجباريا من مرض « عادى » مزعوم ؟! ولماذا تبدد أموال النقابة والأعضاء فى مثل هذا الاعتداء؟!

٤- إن مايسمى المستشفيات أو المصحات "الخاصة" أسوأ وأنكى من مستشفيات المجانين الحكومية . صحيح أنه لاتوجد فيها فى المعتاد اعتداءات من النوع الفاضح المكشوف . لكن السبب هو أنها تركز نشاطها على جريمة أشد وأنكى وعلى اعتداءات أكثر إجراما ، هى ما يسمى « العلاج» الطبى !!

وإذا كنت أنا قد كتبت متنازلا عن طلب التحقيق فى الجنايات والجرائم الحكومية ، ومطالبا بالافراج

---

(١) رغم عدم وضوح مانشرته الأهرام ، فهذا يؤكد أن المطابخ الرسمية للقانون فى مصر استمرت بعد قرار رفع الحجز عنى فى اعتبارى مريضا عقلياً ليس على ذمة النيابة ، مما يعنى الاستمرار فى اسقاط أهليتى وحرمانى من حقوق العمل والتعبير ، الخ، كما حدث فعلا حتى الآن !!

عنى إفراجا طبيا كشخص انهزم فى معركة الصراع ضد الاجرام الحكومى الشامل - كل ذلك بسبب حقنة ذهنية تعرضت لها فى العباسية واستنتجت منها أن السوفييت تخلوا عن استخدام ضغوطهم وضرباتهم ومؤثراتهم الاشعاعية فى منع « العلاج » الذهنى عنى كما كانوا يفعلون منذ أكتوبر ١٩٧٣ ؛ فهل يكون الرد على ذلك هو تحويلى إلى مستشفى أخرى تستخدم جرائم واعتداءات « العلاج» الذهنى أكثر ما تستخدم الضرب ، وتقتل عقول ونفوس الضحايا مع احترامهم كبكوات بدلا من إهانتهم بالشتائم القذرة؟!! كالمستجير من الرمضاء بالنار ؟!!

....

٨- بناء على التصحيحات أعلاه ، أرجو أن تتصرف نقابة الصحفيين للافراج الفورى عنى من المستشفى العقلية أو النفسية بالعباسية ، وأن تمتنع عن أى محاولة لنقلى إلى مستشفى خاصة للاضرار بى ومضاعفة ما أتعرض له من اعتداءات ومشاكل وآلام .

٩- سبق أن أرسلت إلى السيد النائب العام وإلى السيد نقيب الصحفيين وإلى مختلف الجهات والشخصيات العامة، مئات بل آلاف الخطابات التى تحتوى بيانات محددة ومختصرة عنى وعن أسرتى وعما أتعرض له وعما أطلبه أو أرفضه . فأرجو التكرم بالاعتماد على هذه البيانات ، أو الاتصال بى بأى طريقه للحصول على بيانات أخرى - وذلك بدلا من الاعتماد على العناصر غير الممثلة لى وغير المعبرة عن مصالحى (وخصوصا ابنى طارق) ....

---

(٨)

الوفـــــــــد

تحريرا فى ٥ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردى رئيس تحرير صحيفة الوفد (١)

... وترفض صحافة حزب التجمع (الذى لست عضوا فيه) رفضا مطلقا أى فضح أو حتى نقد للناصرية السوداء ، وكذلك أى نقد للماركسية التى يتحرر منها الاتحاد السوفيتى اليوم . فقد رفضت لى صحيفة الأهالى مقالا صغيرا مؤرخا فى ١٩٨٧/٨/١٨ (فى العام الماضى أيام الأخ حسين عبدالرازق) عن محمد هيكل وخطة الحلف الاسلامى فى المنطقة ، فاضطررت إلى قطع صلتى بالصحيفة منذ ذلك الوقت . ثم حذفوا لى فى مجلة «أدب ونقد» بعض العبارات المخففة عن الماركسية التقليدية ، وبدأوا يتصرفون لقطع علاقتى بالمجلة بطريقة أوبأخرى . لهذا ، رأيت أنه ربما يمكن أن أنشر لديكم بعض ما يتعلق بالمجالين المذكورين ، فى الاطار الذى يسمح به اتجاهكم العام .

وكنت قد كتبت تعليقات دراسية فى مستشفى المجانين عن كتاب محمد هيكل « ملفات السويس»

---

(١) من هذا الخطاب ، تبدأ الملحقات المأخوذة من فترة ما بعد الافراج عنى فى أول يوليه ١٩٨٧ . ومعظم خطابات تلك الفترة ، أكتبها للتبصير ولتحديد وتسجيل الوقائع للمستقبل . ولهذا أسلمها أحيانا إلى المرسل إليهم بيدى ، حتى لا تتميع المشاكل فى ظروف المقابلات السريعة والكلمات السريعة . وفى كل الأحوال ، أسلم منها أيضا منسوخات أخرى إلى الأشخاص الملتصقين بتلك الجهة أو المعنيين بالموضوع ، كشهود على الوقائع .

وهذا الخطاب أعلاه ، سلمت منسوخاتة الأخرى إلى بعض محررى الوفد (مدير التحرير جمال بدوى والمحرر سيد عبدالعاطى ثم محمد عصفور المحامى وغيرهم) ، وإلى آخرين أيضا . وكان مصطفى شردى قد رفض الرد على مكالمتى التليفونية وحولنى إلى جمال بدوى ، فبدأت التعامل مع هذا. وبخصوص مناقشة أنكار محمد هيكل المقترحة أعلاه ، و التى رفضت صحيفة الوفد فكرتها أصلا ، ضمنت هذه المناقشة فصول التقديم الكبير الذى أضفته إلى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ .

(تعليقات خاصة لا تصلح للنشر)، ثم استفدت منها فى تجهيز الموضوعات والفقرات اللازمة لكتابة دراسة للنشر عن كتابه الجديد « سنوات الغليان » . وفكرت فى أنه ربما يمكن أن توافقوا على نشرها فى صحيفتكم الغراء .

وهى تعتمد على التحليل المنطقى السياسى لتصورات هيكل وعلى نصوص بعض وثائقه مع بعض الوقائع الأخرى الحاسمة . وتدور حول التمييز بين دور « العميل » ودور «الأداة المستقلة »، والتمييز بين الخطة الانجليزية والخطة الأمريكية إزاء الانقلاب الناصرى الذى قام تحت التحكم والموافقة الأنجلو أمريكية. فالخطة الانجليزية كانت تستهدف تأديب مصر بالغزو العسكرى المباشر، بينما الخطة الأمريكية كانت تستهدف تأديب مصر بنظام عبد الناصر ، مع استخدامه فى توريط الاتحاد السوفييتى ، كمقدمة تدميرية تبادلية للحرب العالمية الثالثة التى بدأت مخططاتها منذ فشلت جيوش المحور فى الاستيلاء على موسكو.

ويمكن أن تتكون هذه الدراسة من مجموعة مقالات تبدأ بمجرد انتهاء هيكل من مقالاته فى الأهرام ، أو تبدأ قبل ذلك فى أى وقت تحددونه (لأنه استهلك مقالاته السبع الأولى فى استرجاع وتكرار آرائه عن فترة حرب السويس) . ومن ناحية أخرى ، يمكن الاكتفاء بتلخيص الدراسة كلها فى مقالة واحدة مطولة ، إذا رأيتم ذلك، وفى الوقت الذى ترونه. إنما المهم - فى حالة موافقتكم المبدئية على التعامل معى - أن تتكرموا بافادتى عن الاقتراح الذى توافقون عليه أو عن أى اقتراح آخر ، حتى أراعى ذلك فى طريقة الكتابة ...

---

(٩)

الاثنين ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردى ... وفؤاد سراج الدين (١)

.. والحقيقة أن من المفهوم ومن غير المستغرب أن ترفض صحيفة الوفد - فى ظروف المعارضة المصرية فى هذا الزمن - استكتاب كاتب مثلى . لكن من المستغرب ومن غير المفهوم ، أن ترفض الصحيفة نشر خبر ديمقراطى قانونى إنسانى ضد الحكومة، عن قضية تعذيب مجانينى ثابت وصارخ وطويل المدى ...

وفيما يلى كلمة مكررة عن هذه القضية ، رجاء التكرم بالاهتمام بنشر خبر عنها.....

---

(١٠)

منظمة العفو الدولية تتقدم كشاهد (٢)

يوم ٢٦ مارس ١٩٨٩ ، تنظر محكمة جنوب القاهرة الجلسة الثالثة للقضية رقم ١٩٨٨/١٥٦١٧ دائرة ٣٠ تعويضات ، التى أقامها اسماعيل المهدوى ضد الحكومة لتعويضه عن إيداعه فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا سبعة عشر عاما وثلاثة شهور. يدافع فى القضية الأساتذة نبيل

---

(١) سلمت منسوخات هذا الخطاب أيضا مع الخطاب السابق إلى محررى الوفد المذكورين وغيرهم، فضلا عن ممثل الوفد فى مجلس نقابة الصحفيين واسمه مجدى مهنا.

(٢) سلمت منسوخات هذا الخطاب إلى كثيرين فى صحيفة الوفد وغيرها من صحف الحكومة والمعارضة (ومنهم رجل الأمريكان مصطفى أمين بأخبار اليوم) ، لكن أهملوه تماما!

الهلالى وعصمت الهوارى وأحمد رفاعى وفتحى حارس وأحمد قاسم. قدم المهدوى فى الجلسة السابقة مذكرة وحوافظ مستندات . و سيقدم الهلالى فى هذه الجلسة مذكرة أرسلتها منظمة العفو الدولية عن هذه القضية ، لتؤكد فيها أنها قامت بجهودها سنوات مستمرة للافراج عن اسماعيل المهدوى ، وأنها ركزت نداءاتها إلى سلطات الحكومة المصرية لابلاغها بأن التقارير والأبحاث تدل على أنه أودع فى المستشفيات العقلية الى أجل غير مسمى لدوافع سياسية . لكن السلطات أهملت هذه النداءات!

رجاء تكرم أصحاب الأقلام الحرة المدافعة عن حقوق الانسان وعن الحقوق القانونية ، بالاشارة إلى هذا القهر الذى لا يتعلق فقط بالتعذيب ، لكن أيضا بأخطر جرائم إسقاط الاهلية وإهدار الانسانية والحرمان المدنى العام ، مما يتمثل فى استمرار حرمانى حتى الآن من العمل ومن حق التعبير فى الوسائل المتاحة للآخرين .

(١١)

النفـــاق العقـــيم (١)

الأحد ٣٠ أبريل ١٩٨٩

... فريدة النقاش وحلمى سالم ...

بخصوص الكلمة التى تكرمتم بنشرها عنى فى عدد أبريل الحالى من مجلتكم «أدب ونقد» ،أكتب هذه الملاحظة بسرعة لأتركها لكم فى حالة عدم التقائى بكم عند حضورى اليوم الى المجلة.

أولا ، أشكركم على اهتمامكم الانسانى الكريم بى، وعلى أنكم لازلتم تتذكروننى!

وثانيا ، أنا لست فى وضع يسمح لى بأن أثور لكرامتى أو أن أهتم بالاعتبارات الشخصية. فأنا ملقى على قارعة الطريق بدون أى عمل أو وسيلة نشر. فقدت كل إمكانيات التصرف - رغم أننى لم أفقد نفسى ومبادئى . ولهذا لاتوجد أى مشكلة شخصية بينى وبينكم ، فضلا عن أنه لاتوجد مجلة بديلة لى.

ولكن المشكلة هى: كيف أستطيع التعامل معكم بدون صدمات أو إحباطات ترهقنى نفسيا وتعرقلنى ذهنيا عن أعمالى الأخرى، وبدون إهانات واستفزازات يمكن أن تؤدى إلى صدامات؟ هذه هى المشكلة.

كيف أضمن ألا تبددوا مقالاتى كما حدث فى مقالين اثنين؟!

وكيف أضمن ألا يتكرر ماحدث لمقال «الفكر الحر» ؟! بعد إلحاحى ثم اتفاقى مع رئيسة التحرير شخصيا وتليفونيا خلال نوفمبر ١٩٨٨ على نشر المقال المسلم من يوليه ١٩٨٨ ، وبعد أن أحضرته هى من منزلها أمامى وأعطته أمامى الى سكرتير التحرير لنشره فى عدد يناير ١٩٨٩، أفاجأ ليس فقط بعدم نشره ، بل وبأن رئيسة التحرير وسكرتير التحرير يقولان لى إنهما لم يسمعا عن ذلك المقال ولا يعرفان عنه أى شئ !!

وكيف أضمن ألاتؤجل وتعلق مقالاتى ؟!

وكيف أضمن ألاتهدر وتشوه المقالات بالاسقاطات والحذوفات وبالأخطاء المطبعية غير المعقولة وغير المعتادة (نتيجة احتقار مقالاتى وتكليف العمال المبتدئين بجمعها ونتيجة أسباب تخريبية أخرى)- وذلك بدون أن تسمحوا لى بتصحيح البروفات كما يحدث فى كل الصحف ؟!

ثم فوق ذلك كله ، كيف أستطيع نفسيا أن أجد الدافع للكتابة للمجلة ، بمثل هذه التثبيطات وهذه

---

(١) كانت المجلة المذكورة قد نشرت فى عددها المذكور ٨٩، كلمة تكريميه منافقة أوردتها هنا فى الفصل الثالث (ص ٥٦). وكان واضحا أنهم لايوجهونها لى، ولكن الى من تساءلوا عن سبب انقطاعى، لأنه كان الأسهل والأسرع لهم أن يستدعونى ويكلمونى شفاهة - خصوصا أننى لم أطلع على مجلتهم التى نشرت هذه الكلمة الا بالمصادفة!! ومع ذلك، أسرعت اليهم وتركت لهم ولحزب التجمع منسوخات من الخطاب أعلاه. لكنهم تجاهلوا ذلك تماما!

المعاملة لكتاباتى ؟!!!

هذه كلها عناصر مشكلة واحدة أو موقف واحد ، تكلمت معكم كثيرا وكتبت لكم وإلى مسئولى حزبكم كثيرا بخصوصه ، بدون أى جدوى ! (والصور الكربونية لخطاباتى إليكم جميعا موجودة عندى). فموقف صحيفة الأهالى الصريح وموقفكم غير الصريح ، يوضحان أن موقف حزبكم إزائى - كحزب ناصرى ذى تعاطف إسلامى - هو على الأقل موقف عدم تشجيعى على النشر فى مطبوعاته . فماذا أستطيع من ناحيتى أن أفعل ؟!

إذا وجدتم أى طريقة يمكن الاتفاق عليها للتعامل الصادق واللائق والمنتظم ، فأنا تحت أمركم ورهن إشارتكم . ويمكن استدعائى كالمعتاد فى أى وقت .

---

(١٢)

الحكمة لا يؤكل لحمها ولا تصلح لأغراض اللعب (١)

الثلاثاء ٢٩ أغسطس ١٩٨٩

... بصحيفة الأهالى

...فأنت تذكر عندما قابلتك بالمصادفة يوم الأحد ١٨ يونيه من شهرين ونصف ، أنك بشرتنى بأن إحدى الصحف الكويتية التى تتصل بها سألوا عنى وأظهروا استعدادهم لتكليفى بالترجمة أو التلخيص لصحيفتهم ! والحقيقة أننى - بما هو معروف عنى من مبادئ سياسية حاسمة وتخصص فلسفى فى اتجاه عقلانى جذرى - لم يكن يمكن أن أتوقع لنفسى خيرا من أى بلد ذى نظام إسلامى . لكنى من ناحية أخرى ، لم يكن يمكن أن أرفض أملا أو احتمالا فى ظروف حرمانى من أى مورد رزق ! ولهذا كررت رجائى لك بأن تتابع هذا العرض وتهتم به . ثم تكررت المقابلات والاتصالات التليفونية بينى وبينك ، فى انتظار « النجدة » من الكويت ، حتى ثبت أن توقعاتى المنطقية الأولى كانت على صواب ! فهذه الجهات لاتتصرف بدوافع الليبرالية أو سيادة القانون وحرية الرأى والتعبير كما يزعمون ، لكنها جهات « تنتقى » انتقاء دقيقا هؤلاء الذين تشجعهم وتدعمهم ماديا أو معنويا بأى شكل أو وسيلة من أشكال ووسائل التشجيع والدعم المادى والمعنوى (٢).

بل وحدث أيضا يوم ٢٢ يوليه ١٩٨٩ أننى قابلت فى نقابة الصحفيين فى فترة زيارة وفد اعلامى كويتى لمصر ، صحفيا مصريا يعمل بالكويت (اسمه ك .ى. ويعمل فى صحيفة اسمها « الوطن » على ما أتذكر ، وكان قبل ذلك يعمل أيضا عند زميلكم المتمركس الحكومى لطفى الخولى فى مجلة «الطليعة»). وكان معه فى النقابة صحفى أو ناشر كويتى يبدو أنه غير جامعى . وأصل معرفتى بالمذكور أنه زارنى ثلاث مرات فى العباسية : فى ١١ ثم ٢٠ يناير ١٩٨٥ وفى ١٦ فبراير ١٩٨٦. وكان فى المرة الثانية قد حاول أن يربطنى بالأديب الصحفى بيومى قنديل فى قضية ماركسية تروتسكية قبضوا عليه فيها ومعه أوراق كثيرة منى فى اليوم التالى مباشرة لإحضاره لزيارتى فى العباسية فى ٢٠ يناير ١٩٨٥!!! (وذلك ضمن محاولاتهم المتكررة لاظهارى بأننى أنقد الماركسية اللينية فى غير الاتجاه الذى يريده الاتحاد السوفييتى!)

والمهم أنهما فى مقابلة النقابة وعدانى بمساعدتى في الحصول على مورد رزق من الترجمة، وأخذا

---

(١) كتبت هذا الخطاب إلى مدحت الزاهد المحرر بالأهالى، وقدمت منه نسخا إلى الآخرين .

(٢) مثلا مجلة «العربى» الكويتية رفضت - منذ خمسة شهور حتى الآن - أن تنشر مجرد خبر أو إشارة عن صدور كتابى الفلسفى الأخير الذى أرسلته إليهم ، رغم اهتمامهم بالنشر عن كثير من كتب «اليساريين» المصريين!

عنواني ووعداني بزيارتي! ثم طبعا لم أسمع عنهما شيئا بعد ذلك . ومن الغريب - وياللعجب - أن زميله أو رئيسه الكويتي المذكور، عبر لي عن استيائه الشديد من نقدي للماركسية! فلما سألته كيف يتأتى أن يدافع بهذا الاخلاص عن الماركسية في بلد يأخذ بالنظام الاسلامي؟! قال لي ويا للعجب أيضا - إن الكويت لايأخذ بالنظام الإسلامي !! وواضح أنه يتصور أنهم يشجعونه أو يكفلون له اعتناق الماركسية بدوافع الليبرالية وسيادة القانون وحرية الرأى والتعبير!! وقد اكتفيت بأن أقول له إن موقف التمسك بالماركسية بعد اتجاه الاتحاد السوفييتي إلى التحرر منها، يذكرني بحديث لابن مسعود، يقول إن قبيلة من العرب كانت تعبد جماعة من الجن ، فأسلمت جماعة الجن هذه لكن القبيلة العربية أصرت على الاستمرار فى عبادتها!!

والخلاصة أن مثلى من أصحاب المبادىء العقلانية والأممية الحاسمة والجذرية، لايمكن أن يحصلوا على أى فائدة مادية أو معنوية من مثل تلك النظم أو مثل هؤلاء الأشخاص ، وذلك لاستحالة استفادتهم منى بشكل مباشر أو غير مباشر فى خدمة مخططاتهم الحقيقية أو اتجاهاتهم. وقد كان القدماء يرمزون إلى الفلسفة أو الحكمة برمز البومة . وبهذا المعنى ، أستخدم هنا المثل الشعبى فأقول إننى بالنسبة لهم كالبومة التى لايؤكل لحمها ولاتصلح لأغراض اللعب أو الترويض(١).

. . . . .

---

(١٣)

الأحد ١٦ يوليه ١٩٨٩

... إدارة التوزيع بالأهرام

أبلغتكم كتابة وشفاهة منذ أسبوع ، أن كتاب « المبادئ الفلسفية الجديدة » لا يوجد إطلاقا فى فرشات شوارع وسط البلد رغم تواجده فى بعض الضواحى ، راجيا التكرم بالاهتمام بهذا الموضوع فى الأيام الباقية . لكن بدلا من الاهتمام المرجو ، فوجئت بالمصادفة فى يوم الخميس ١٣ يوليه بأن الكتاب قد سحب من الضواحى أيضا (من مدينة نصر ومن الزيتون ، الخ)! ومعنى ذلك أنه - حتى فى الأماكن التى سمح بعرض الكتاب فيها منذ الموعد الرسمى وهو ٣ يوليه - لم تصل مدة عرضة الى عشرَة أيام ، رغم أن العقد الصادر من الأهرام يحدد مدة العرض بخمسة عشر يوما !! بل إنكم قد وعدتمونى بأن تمتد المدة إلى أواخر الشهر كما يحدث بالنسبة لبعض الكتب !! ولهذا، وبالاشارة إلى شكواى السابقة ، وبالاشاره إلى رفض قطاع المكتبات بادارة التوزيع بالأهرام الاشتراك فى توزيع الكتاب ، أسجل هنا أن مؤسسة الأهرام التى تشارك فى طبع وتوزيع الوفد والأهالى وغيرهما من صحف وكتب مايسمى «المعارضة» باخلاص، معروف يوصف بأنه « تجارى »، قد اتخذت ضد كتابى موقفا سياسيا غير تجارى وغير منصف ... (٢)

---

(١) بالمقارنة بهذا الموقف الذى يحرم العقلانيين الحقيقيين من أى مورد رزق حتى بالترجمة وليس بالتنظير أو التعبير عن الرأى ، يمكن أن يتضح لكل ذى عينين أسباب مواقف تلك البلدان ممن يجعجعون أحيانا عن العقلانية المزعومة ، بالمعنى الدينى الاسلامى أو بالمعنى الفلسطينى، الخ! والمقارنة واضحة أيضا فى موقفهم من منظر رسمى مثل فؤاد زكريا ، كانت تستخدمه مصر فى الأمم المتحدة فى عهد عبدالناصر ، ومن ثم أصبح يتمتع برضاء السلطات المصرية والسلطات الاسلامية وكل النقابات والأحزاب والصحف والمجلات وغيرها ! .

(٢) لاحظ أننى تناولت هنا بعض وقائع موقف مؤسسة الأهرام . لكن هناك جوانب أخرى للموضوع تتعلق بهمسات وحركات أو ضغوط عملاء الأجهزة السرية . وهذه لم تظهر فقط فى محاولاتى الفاشلة للاتفاق مع بعض الفرشات أو المكتبات على عرض الكتاب ، بل وظهرت أيضا مع من بدأوا فى توزيع الكتاب فعلا بنجاح ثم رجعوا فانقلبوا ضده - خصوصا بعد الهوجة الارهابية التى حدثت بحجة مايسمى الحزب الماركسى ! فاذا أضفت إلى ذلك أيضا موقف الشبكات الاسلامية ضده ، تجد أن تصرف مؤسسة الأهرام يعتبر مجرد عامل مساعد !

(١٤)

حقوق الأسرى من الأعداء

... صبرى أبو المجد ، أمين عام المجلس الأعلى للصحافة (والمحرر بدار الهلال)

... فصلت من العمل الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تعسفيا أدانه القضاء الابتدائى والقضاء الاستئنافى، ثم أودعت فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور - حيث انتهزت دار التحرير هذه الفرصه فاستصدرت من محكمة النقض الغاء غيابيا ظالما للحكمين المذكورين بدون إبلاغى أوحضور أحد بالنيابة عنى ! وفى أول يوليه ١٩٨٧ ، أفرج عنى. لكن بدلا من رد اعتبارى وتعويضى، استمر قرار إسقاط الأهلية والحرمان المدنى العام فوق رقبتى، بحيث لم يسمح لى حتى اليوم بالرجوع إلى عملى السابق أو الالتحاق بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى ، ولم يسمح لى حتى بتحصيل الرزق بالترجمة بالقطعة ! هذا رغم جهودى المتكررة ، ورغم تأكيدات مجلس نقابة الصحفيين ونقيب الدورة السابقة الأستاذ ابراهيم نافع بأنهم قاموا أيضا بجهود مماثلة .

وأرجو أن تسمحوا لى بأن أقول هنا واقعتين للتعبير عن مدى ما أعانيه من حرمان من الرزق . فأولا اضطررت إلى استعمال بذلتين قديمتين وملابس قديمة أخرى حصلت عليها من أخى الأصغر، لأن كل ملابسى ومتعلقاتى بددت أو تلفت خلال تلك الفترة الطويلة جدا فى مستشفى المجانين . وثانيا ، اضطررت إلى الحصول على مساعدة خيرية من حزب التجمع (١) - رغم أننى أرفض العضوية فيه .

إن من غير المستغرب أن ترفض الحكومة أو المرافق الصحفية السماح لى بالتعبير عن آراء أو أفكار مخالفة أو مبادئ مخالفة . لكن الحرمان من الحد الأدنى من إمكانيات الغذاء والكساء وأنا متزوج ومسئول عن منزل ، هو موقف لا يتعلق بالرأى أو الفكر أو المبادئ ، ولكن يتعلق بأبسط حقوق الانسان التى يجب أن تكفل حتى للأسرى من الأعداء . فهذا يعنى استمرار إهدار إنسانيتى خارج الأسوار ، كما كانت مهدرة داخل الأسوار .

أما وقد فشلت كل طلباتى المذكورة حتى الآن ، فانى أرجو أن تتكرموا على الأقل بالتصرف لزيادة إعانتى الشهرية من نقابة الصحفيين إلى مائة وخمسين جنيها ، وكذلك بالتصرف لدى دار التحرير ليصرفوا لى تعويضا أو مكافأة نهاية خدمة مجزية - حيث أننى لم أحصل حتى اليوم على أى مستحقات من أى نوع من دار التحرير ولامن التأمين والادخار، رغم أن العامل فى أى ورشة يحصل على مكافأة نهاية خدمة حين يحرم من العمل ! ... (٢)

---

(١٥)

حتى مستحقات نهاية الخدمة !

السبت الرابع من مارس ١٩٨٩

... رئيس مجلس إدارة دار التحرير (٣)

---

(١) انظر فى ص٥٥-٥٦ موضوع هذه المساعدة المهينة التى تطوعوا عنى بعد عملية استخدام ابنى فى الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب . لكن من حسن حظى أنه بعد يومين فقط ، تصرف بعض الأصدقاء الأجانب بحيث حصلت على عمل غير متفرغ فى مجال الترجمة !

(٢) طبعا أهملت هذه الشكوى وهذان الطلبان فى كل الجهات !

(٣) كما هو مبين فى الشكوى التالية (١٦) ، قدمت منسوخات هذه الشكوى الى عديد من المسئولين والمختصين فى مختلف الجهات، فضلا عما قدمته الى الصحف والصحفيين وغيرهم ، لكن بدون أى جدوى كالمعتاد.

... بدأت العمل فى صحيفة المساء عام ١٩٥٦، واستمر عملى فيها حتى حدثت حملات الاعتقال عام ١٩٥٩ .

وبعد الافراج عنى من سجن ومعتقل الواحات ، تقرر فى يونيه ١٩٦٤ إعادتى مع غيرى من محررى المساء السابق الى صحيفة الجمهورية ، على أساس تسوية حالاتنا وضم الفترة السابقة منذ ١٩٥٦ الى مدة الخدمة . واستمر عملى فى الجمهورية حتى عام ١٩٦٧، ثم انتدبت الى صحيفة المساء مع بقائى إداريا تبع الجمهورية. وفى فبراير ١٩٦٨، أوقفت عن النشر في صحيفة المساء أيضا. وفى أغسطس ١٩٦٨، فصلت فصلا تعسفيا من الدار - بحجة أنهم اعتبرونى مستقيلا لأننى كتبت من باريس استعجالا لطلب الأجازة بدون مرتب المتفق عليها كتابيا، وأن هذا الاستعجال تضمن تلويحا بالاستقالة!! وهذا علما بأننى أسرعت إذ ذاك الى الرد عليهم وتأكيد تصميمى على عدم الاستقالة!

وقد أقمت دعوى قضائية ضد هذا الفصل التعسفى برقم ١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، فأصدرت حكمها لصالحى فى أبريل ١٩٧٠ بتعويضى بمبلغ ألفى جنيه مع أرباحها . واستأنفت الدار هذا الحكم بالقضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦، فأصدر القضاء الاستئنافى أيضا حكمه لصالحى عام ١٩٧١ بتثبيت التعويض المذكور . لكن بسبب القبض علىّ وإيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا منذ أبريل ١٩٧٠ (فى نفس يوم صدور الحكم الابتدائى لصالحى!)، وبسبب عدم وجود وكيل يدافع عنى، استغل بعض المسئولين السابقين فى دار التحرير هذه الظروف المريرة استغلالا غير كريم وغير إنسانى، فاستصدروا ضدى غيابيا من محكمة النقض حكما ظالما بالغاء الحكمين الابتدائى والاستئنافى الصادرين لصالحى!

وحيث أن دار التحرير رفضت جهود مجلس نقابة الصحفيين باعادتى إلى عملى السابق فيها بعد الافراج عنى من مستشفى المجانين ، وحيث أننى منذ الافراج عنى فى أول يوليه ١٩٨٧ حتى اليوم لم أستطع الحصول على أى عمل ثابت أو غير ثابت أو أى مورد رزق ، وحيث أنه ليس لى أى معاش من الدار أو من أى جهة عمل ، لهذا أرجو أن تتكرموا بصرف تعويض إنسانى مجزٍ لى أو مكافأة نهاية خدمة، لأننى لم أحصل على أى مستحقات عن مدة عملى السابق منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٦٨ ...

---

(١٦)

لامستحقـــــــــات

الأربعاء ٥ يوليه ١٩٨٩

... مصطفى زهران مدير عام دار التحرير [١]

...حيث اننى أرسلت - طوال السنوات الماضية منذ السبعينات وبدون أى جدوى - عديدا من الشكاوى والطلبات إلى المسئولين فى دار التحرير وإلى غيرهم بخصوص مستحقاتى عن فترة عملى السابق فى جريدة المساء ثم دار الجمهورية والمساء منذ ١٩٥٦ حتى فصلى التعسفى فى ١٩٦٨ ، وحيث أننى بعد مقابلات فى فترة الانتخابات فى النقابة كتبت الشكوى المرفقة وسلمت نسخا منها منذ مارس ١٩٨٩ إلى السيد رئيس مجلس إدارة دار التحرير السابق محسن محمد ، ثم إلى السيد رئيس مجلس

---

(١) سلمت منسوخات هذه أيضا إلى عدة جهات فى النقابة وفى الصحف . وكنت قد تمكنت من مقابلة الصحفى الحكومى سمير رجب فى النقابة ثم فى مكتبه . وبعد أسابيع ثم بعد إهانات واستفزازات من امرأة شقراء تعمل سكرتيرة له ، بدأوا يحولوننى من مكتب إلى آخر ! وكان مكتب كل مسئول من مسئولى دار الجمهورية يفرض على التردد عليه كل أسبوع أو أسبوعين تقريبا ، ثم يحولنى بعد عدة شهور إلى مكتب مسئول آخر . وتعرضت خلال ذلك لمضايقات رجال أمن الدار . وأخيراً حولونى إلى مدير المستخدمين، لينام عنده الموضوع إلى الأبد !

إدارة دار التحرير الحالى سمير رجب (ثم للمرة الثانية يوم ٤ مايو ٨٩)، ثم إلى السيد المستشار القانونى للدار (يوم ١٧ مايو ٨٩) ، وهذا فضلا عن نسخ الشكوى التى قدمتها إلى مجلس نقابة الصحفيين وإلى أمين المجلس الأعلى للصحافة (صبرى أبوالمجد) وإلى غيرهم ، وحيث أن كل هذه الجهات أهملت شكاواى وطلباتى حتى الآن ، ثم أخيرا قالت لى سكرتيرة مجلس النقابة (أمينة شفيق) أن أتقدم طلبا إضافيا إليكم بعد اتصالها بكم ، لهذا أرجو أن تتكرموا ...

---

(١٧)

الاهدار الشامل فى نقابة الصحفيين

الأربعاء الثامن من فبراير ١٩٨٩

... المسئولين عن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين (١)

... قدمت يوم الخميس الماضى طلبا إلى إدارة نقابة الصحفيين برقم ٢/١٠-٢-٨٩ ، وقدمت نسخا منه إلى السيد المدير الادارى للنقابة وإلى بعض أعضاء المجلس وغيرهم ، أطلب مايلى :

أولا - إضافة نقطة فى جدول أعمال الجمعية العمومية المنتظرة عن مشكلتى التى ذكرت بعض جوانبها .

وثانيا - حجز مدة كافية لى للتحدث أمام الجمعية العمومية (مثلا نصف ساعة) .

وحيث أننى لم أحصل حتى الآن على أى رد ولم يتخذ مجلس النقابة أى إجراء ، لهذا أكتب هذا الطلب الثانى : لأكرر التأكيد على نفس الطلبين المذكورين أعلاه ،ولأعرض فيما يلى أهم الطلبات التى سأعرضها على الجمعية العمومية للنقابة عند التحدث أمامها ، وهى :

أولا - تشكيل لجنة للتحقيق فى موقف سكرتير المجلس فيليب جلاب (ومعه أمين الصندوق) فى عملية نقلى بالقوة والاكراه والتزوير من مستشفى العباسية إلى مستشفى بهمان ، باستخدام ابنى العاق عديم الضمير طارق المهدوى الخاضع لحزب التجمع فى دور القيّم غير الشرعى ، وذلك لوضعى تحت التحطيم الطبى الشديد والمكثف بكميات مضاعفة جدا من الحقن والعقاقير الذهنية المسببة للشلل اللذهنى وإفساد الذاكرة ، التى دفعوا تكاليفها تبديدا من أموال النقابة مالا يقل عن عشرة آلاف جنيه ، بحجة تحضيرى للافراج عنى بدلا من محاولة الافراج عنى من العباسية مباشرة ، مماسبب لى أضرارا ذهنية خطيرة لم أتعرض لمثلها من قبل ، كادت تؤدى إلى تصفيتى ذهنيا ، واستمر مفعولها فترة طويلة .

ثانيا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطالب مجلس النقابة وما يسمى لجنة الحريات بالنقابة ومختلف الصحف والجهات المعنية ، بالسعى إلى تعديل قوانين الايداع فى مستشفيات المجانين التى تتيح لزبانية التزوير الطبى تنفيذ أوامر السلطات بالايداع بدون رقابة قضائية فعالة ، واستخدام أى شخصين أو أحد الأقارب لايداع أى ضحية لأجل غير مسمى ، مع إسقاط أهليته نهائيا وإعادة إيداعه فى أى وقت بعد الافراج عنها

ثالثا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لاعادتى إلى عملى السابق بجريدة الجمهورية والمساء ، أولالحاقى بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى أو غير ذلك ، أو حتى التصرف لضمان مورد رزق لى بالترجمة بالقطعة...

رابعا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لدى دار

---

(١) سلمت منسوخات هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٩/١٣٠-٢-٨٩ ، وكذلك إلى مديرها الادارى باسم إبراهيم نافع، وإلى عديد من أعضاء مجلس النقابة والصحفيين وحزبى التجمع والوفد ، الخ . وطبعا أهملت تماما ، ولم أحصل على أى رد أو تعليق عليها من أى جهة !

الجمهورية (فى حالة عدم إعادتى إليها) ، لصرف أى مستحقات أو تعويض لى عن عملى الصحفى السابق الذى فصلت منه تعسفيا فى عهد عبد الناصر...

خامسا - بخصوص القضية رقم ١٩٨٨/١٥٦١٧ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تعويضات لتعويضى عن إيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين، أناشد الكتاب والصحفين الذين وصلتهم من وراء الأسوار خطابات منى أو وقائع عنى أن يتكرموا بكتابتها باختصار فى شهادات سريعة عن أننى أودعت ظلما بدون أن أكون عاجزا عن الادراك، وذلك لتقديها الى المحكمة المذكورة التى تطلب شهودا.

سادسا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطالب صحف المعارضة الرسمية وكذلك أى نصير للديمقراطية وحقوق الانسان فى صحف الحكومة ، بمتابعة وقائع القضية المذكورة، حيث أن صحف المعارضة الرسمية المكملة للظلم الحكومى والمكملة للإهدار الحكومى للحقوق القانونية والإنسانية، ترفض...

---

(١٨)

المجالس متشابهة فى النقابات الصفراء

الاثنين العاشر من أبريل ١٩٨٩

... نقيب ومجلس نقابة الصحفيين (١)

... لأن تقاليد نقابة الصحفيين (حتى نهاية الستينيات على الأقل) كانت تسمح لبعض أعضاء النقابة بالادلاء بأقوالهم فى الجمعية العمومية، وذلك قبل أن يقتسم هذه العملية مع ممثلى الحكومة قبضايات وممثلو مايسمى المعارضة، أي الأحزاب المكملة للحكومة والتى تقتسم مع الحكومة قهر الأفراد والمجموعات غير الخاضعين للقوالب المسموح بها فى النظام العسكرى القائم،

ولأن الجمعية العمومية التى انعقدت يوم ٣ مارس الماضى كانت أول جمعية منذ الافراج عنى بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور فى مستشفى المجانين،

لهذا طلبت بالحاح متكرر حجز كلمة لى فيها: أولا ... وثانيا .....

وعملية بهمان هذه التى كادت تقضى على عقلى، كلفت النقابة حوالى عشرة آلاف جنيه، بددتها النقابة من أموال الأعضاء لمجرد استرضاء السلطات وتنفيذ أوامرها بمحاولة تصفيتى ذهنيا فى مستشفى خاصة بالكميات الهائلة من عقاقير التحطيم الذهنى التى لاتستخدم فى المستشفيات المجانية. وقد اشترك فى هذه العملية باستخدام ابنى المذكور، الأخ أسامة سرايا أمين صندوق النقابة والأخ فيليب جلاب سكرتير النقابة؛ ثم وصل المجلس السابق الى درجة صارخة من جرأة التزوير والتلفيق، حين ضمن تقريره إلى الجمعية العمومية عبارة تقول : «وبناء على طلب أسرته تقدم به ابنه، قام الزميل أسامه سرايا أمين الصندوق نيابة عن المجلس كله بالاتفاق مع أحد المستشفيات الخاصة لكى يقضى فيها الزميل اسماعيل المهدوى فترة نقاهة [!!] على حساب النقابة قبل أن يعود الى حياته العادية»!!

وهذا التزوير الصارخ الذى يدعى ضمنا أننى كنت مريضا ثم أخذت فترة «نقاهة»، يثبت وبشكل مباشر أن المجلس السابق لم يتدخل للافراج عنى إلابدافع التنفيذ المنافق لتعليمات أجهزة النظام العسكري القائم، نتيجة ضغوط أجنبية وليس نتيجة دوافع إنسانية، أى فى اتجاه محاولة تصفيتى بحجة النقاهة والتجهيز للافراج ، بعد أن فشلت المحاولات الحكومية السابقة للوصول الى ذلك طوال سبعة عشر عاما.

وإلا، فهل من المعقول أن يبدد المجلس فى هذه العملية حوالى عشرة آلاف جنيه بدافع إنسانى، ثم يرفض اتخاذ أى تصرف لاعادتى الى العمل أو إلحاقى بأى عمل أو مساعدتى على الحصول على أعمال

---

(١) سلمت أصل هذه الشكوى برقم ٨٩-٤-١١/٣١ ، ثم سلمت منسوخاتها باسم النقيب الجديد مكرم محمد أحمد وغيره مثل الشكاوى السابقة.

ترجمة بالقطعة ، أو حتى لصرف مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لى؟!

إزاد ذلك كله ، كررت طلباتى بتكوين لجنة تحقيق و...

لكن فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٨٩، تقابلت مع الأخين أسامة سرايا وفيليب جلاب، واتفقنا على عدم إثارة موضوع مستشفى بهمان فى الجمعية مقابل زيادة إعانتى الشهرية من النقابة الى مائة وخمسين جنيها ، مع إضافة كلمة سريعة الى قرارات الجمعية العمومية بخصوص الموضوعات الأخرى . وفى صباح يوم انعقاد الجمعية فى ٣ مارس ، أكد لى الاثنان هذه الوعود.

لكن فوجئت أولا بأن كلمات الأعضاء ألغيت تماما من الجمعية العمومية في تقاليدها الجديدة ! وبذلك لم أستطع الاشارة الى الاتفاق المذكور لتسجيل الوقائع.

ثم فوجئت ثانيا بأن الأخ أسامه سرايا لم يضف الي القرارات كما وعدنى كلمتى السريعة المكتوبة التى كان قد استلمها منى.

وبقى بعد ذلك وعد زيادة الاعانة الشهرية. فبدأت أكتب وألح فى تنفيذه. وأكدت لي سكرتيرة المجلس الجديد أمينة شفيق هذا الوعد ، وكررت التزامها باقراره من المجلس.

ثم فوجئت يوم ٣٠ مارس بانقلاب غريب فى كلمات سرايا وشفيق معى، نتيجة أسباب غير واضحة!! فلم يكتف الاثنان فقط بابتلاع الوعد المذكور وإبلاغى برفض زيادة إعانتى الشهرية من النقابة، بل إن السيدة شفيق حاولت استفزازى بأن أكدت لى أنها كأمينة صندوق سابقة تتحمل مسئولية اقتطاع ستين جنيها شهريا من إعانتى منذ عام ١٩٨٣ لدفعها تكاليف درجة لمستشفي العباسية : ضد إرادتى وضد مصالحى، ورغم خطاباتى المتكررة لها وللنقابة ضد ذلك، ورغم أن المبلغ المقتطع من إعانتى كان يعتبر اشتراكا وتكريسا من النقابة لعملية إيداعى تزويرا فى مستشفي المجانين!!

إننى أكتب هذه الشكوى كالمعتاد بهدف تسجيل الوقائع ، ومن أجل المستقبل. ومن أجل هذا الهدف، أكرر الطلبات التالية :

١ - تكوين لجنة تحقيق للتحقيق فى عملية مستشفى بهمان ، وكذلك للتحقيق فى عملية الاقتطاع من إعانتى الشهرية رغم إرادتى للدفع لمستشفى العباسية منذ ١٩٨٣.

٢ - التصرف لاعادتى الى عملى الصحفى أو لإلحاقى بأى عمل آخر أو لمساعدتى على الحصول على أعمال ترجمة بالقطعة ، أو التصرف لزيادة إعانتى الشهرية.

٣ - التصرف لدى دار التحرير لصرف أى مستحقات أو تعويضات لى عن مدة عملى السابقة.

٤ - مساعدتى على ممارسة حقى فى التعبير والنشر فى الوسائل المتاحة للآخرين.....

---

(١٩)

تعددت السلالات والنوع واحد

الأربعاء ٥ يوليه ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين(١)

... هذه شكوى ضد سكرتيرة مجلس النقابة أ. ش.

---

(١) سلمت أصل هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٦/٤٩-٧-٨٩ ، كما سلمت منسوخاتها إلى آخرين كالمعتاد.

هذا ويهمنى أن أسجل هنا أنه رغم اختلاف الشخص القمىء عن الشخص المهرج ، فاللون الأصفر واحد. ويلاحظ فى هذا التغيير ، اعتماد الحكومة في عهد الليبرالية القاصرة أيضا على أتباع أو أنصار حزب التجمع فى المناصب النقابية التنفيذية، على غرار استخدام الأحزاب العمالية والاشتراكية الانتهازية فى الغرب فى تشغيل النقابات والجمعيات : بسبب تخصصها فى الرطان الشعبى واليسارى المزيف، وبسبب خبرتها فى الاثارة المضللة والجعجعة المفرغة من الأفكار وفى المزايدة على المطالب الاستهلاكية، الخ.

لقد اعتادت أن تتعامل معى بطريقة استفزازية مهينة . ورغم أنها اتخذت إزائى نفس الموقف الذى يتخذه مجلس النقابة ، وهو عدم أداء أى خدمة قانونية أو إنسانية لى وعدم الدفاع عن أى حق من حقوقى المهدرة، ورغم أننى منذ مارس ١٩٨٩ لم أحصل منها إزاء كل شكاواى وإلحاحاتى الا على الجعجعات والمكابرات الفارغة، ورغم أنها لاتخدم الا المتيسرين وأصحاب النفوذ والمراكز ولاتتصرف مع المظلومين مثلى الا تصرفات الأداة القميئة للسلطة - رغم ذلك كله، كنت أستمر فى معاملتها بأقصى ماأستطيع من احترام، مثلها مثل غيرها ممن يحتلون مواقع المسئولية فى هذه الأيام السوداء فى ظل النظام العسكرى القائم. لكن يبدو أنها تصورت أن ذلك نتيجة ضعف أو عجز، فاستمرت فى معاملتى - كلما طلبت منها أي طلب - بطريقة استفزازية وهستيرية جدا، وبكلمات وحركات مهينة جدا، آخرها ماحدث اليوم، بل وأمام بعض الزملاء ومنهم الأستاذ س . هـ..

وحيث أننى لاأستطيع أن أتوقف عن تكرار طلباتى من النقابة، ومنها هى باعتبارها المختصة رسميا بذلك (ولو من أجل فضح موقف النقابة ان لم يكن من أجل الحصول على أى حق)، وحيث أننى من ناحية أخرى لاأستطيع احتمال المزيد من معاملاتها الهستيرية المذكورة، لهذا أرجو التكرم بالتنبيه عليها، والا سأضطر الى الرد عليها بشدة وبإهانات مضاعفة جدا.

لقد أشرت من قبل في شكواى اليكم وإلى المجلس بتاريخ ٨٩/٤/١٠، الى موقفها ضد مصالحى فى السنرات السابقة وراء أسوار الارهاب الحكومى. وهاأنذا أؤكد هنا أنها تتصرف منذ مارس ١٩٨٩ باستفزاز متعمد لمحاولة منعى من التردد على النقابة.

انها ومن يحركونها يتحملون مسئولية أى مضاعفات اضطرارية لتصرفاتها، التى أسجلها عليكم كتابة. وان هؤلاء الذين فشلوا معى فى الماضى، سيفشلون أكثر فى المستقبل. ذلك أنه رغم استمرار حرمانى من حقوق العمل والرزق والتعبير، الا أننى لست مجرد فرد معزول مستضعف كما يتوهمون...

---

(٢٠)

اتجاه فرويدى وجودى صوفى
وأجر الكلمة ٦ مليمات - إن وجدت !

الأربعاء ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال (١)

... أنهيت منذ أيام ترجمة الرواية التى كلفتنى دار الهلال بترجمتها . فرأيت قبل نسخها وتسليمها إلى الدار أن أكتب إليكم عدة طلبات ، وذلك : للسماح لى باضافة تقديم موضوعى إليها (لأن اتجاهها يحتاج إلى توضيح عقلانى) ، ولاعطائى أجرا معقولا عنها (لأنهم اضطرونى إلى الموافقة على حساب الكلمة فى الترجمة بحوالى ستة مليمات !!). وللتأكيد على طلباتى الأخرى التى أكتب عنها فى شكاواى المتكررة إلى نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق النظام العسكرى القائم.

وأرجو أن تسمحوا لى هنا بتوضيح أهم الوقائع فى هذه الموضوعات ، بهدف التسجيل للمستقبل كالمعتاد ، وليس طبعا بسبب أى تعلق بأمل وهمى فى إنصاف أو معاملة عادلة من نقابة الصحفيين أو من دار الهلال أو من النظام التجهيلى القائم عموما ، بعد هذه السنوات الطويلة قبل وبعد الافراج عنى .

---

(١) استلمت النقابة أصل الخطاب برقم ٨٥ قيد ٨٩/٩/٢٣، وأعطيت منسوخاته إلى مصطفى نبيل بالهلال ومجلس النقابة والوفد والتجمع وعادل حسين رئيس تحرير الشعب ، الخ .

فهؤلاء الذين نجحوا فى المحافظة على حياتى وعلى عرضى وعلى عقلى داخل جحيم مستشفى المجانين سبعة عشر عاما ، قادرون بلاشك على أن يدبروا لى الحد الأدنى من إمكانيات الحياة والفكر والتعبير رغم أسوار القهر الشامل فى مصر.

إن التاريخ ليذكر ويسجل أن سقراط كان فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد الدهمائية والعداء للفكر فى النظام الذى كان يدعى الديمقراطية فى أثينا . وعلى غرار الاعدام البدنى الذى حكموا به على سقراط، أعتبر حكم الاعدام المدنى الذى شاركتم وتشاركون جميعا فى إصداره ضدى فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد نظامكم العسكرى القومى الاسلامى .

ومعنى ذلك أن الاستمرار فى إسقاط أهليتى ، والاستمرار فى حرمانى من حق النشر والتعبير فى الوسائل المتاحة للآخرين ، والاستمرار فى حرمانى من أى عمل صحفى أو ثقافى أو أى عمل آخر، بل وحرمانى حتى من الترجمة بالقطعة بأجر عادل وبكمية كافية، ثم حرمانى أيضا حتى من مستحقاتى عن عملى الصحفى السابق قبل السبعينات، والأهم من ذلك اشتراك مختلف المجموعات والمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين من «المعارضة الرسمية» المكملة للحكومة اشتراكا إيجابيا أو سلبيا فى هذا الاعدام المدنى العام أو الاهدار والحرمان المدنى الشامل ، ومحاولاتهم المتكاملة لطمس اسمى وقدراتى ، ورفضهم الدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية ، ورفضهم السماح لى بأى إمكانيات أو وسائل للدفاع عن حقوقى - هذا كله لم ينجح عمليا إلا فى فضح وإدانة النظام القائم بمختلف أجنحته وطوائفه . فمن الوهم الفاشل أن يتصوروا أنهم يمكن أن يتعاملوا معى بالطريقة التى حطموا بها الفنان نجيب سرور حتى الموت، حيث كانوا يحرمونه من وسائل العيش ومن وسائل التعبير فى فترات الافراج عنه ، لتبرير إعادته إلى مستشفى المجانين من حين لآخر - إلى أن انهار وانتهى !!

وعلى كل حال ، سأبدأ بالحديث عن نقابة الصحفيين قبل الحديث عن دار الهلال :

أولا - موقف نقابة الصحفيين إزائى :

١- رفض مسئولو نقابة الصحفيين بمختلف اتجاهاتهم حتى اليوم طلباتى المتكررة باجراء تحقيق فى قيام المجلس السابق للنقابة (من خلال فيليب جلاب وأسامة سرايا وباستخدام ابنى الفاسد عديم الضمير طارق الذى كان موظفا بمقر حزب التجمع) بايداعى ثلاثة شهور فى مستشفى بهمان كرها وإجباريا رغم إرادتى ، بعد صدور أمر الافراج عنى من مستشفى العباسية . وهذه الشهور الثلاثة تحت التحطيم الطبى المتخصص بالحقن والأقراص المكثفة ، لم تؤد فقط إلى الاضرار بى إضرارا ذهنيا وصحيا شديدا جدا استمر تأثيره عدة شهور ، لكنها أيضا كلفت النقابة مبلغا ضخما بددته من أموال الأعضاء لتحطيم أحد الأعضاء . وقد اتضح لى أن النقابة دفعت فى هذه العملية ما لايقل عن عشرة الاف جنية (كانت تكفى لاستخدامى فى ترجمة عشرين رواية من روايات الهلال أو غيرها من الأعمال التى تضن علىّ الجهات المختلفة بأجور عادلة عنها !!).

٢- بعد أن رفض المجلس السابق التصرف لاعادتى إلى عملى الصحفى أو إلحاقى بأى عمل آخر من أى نوع ، وافق ابراهيم نافع - أخيرا وبعد إلحاح متكرر - على تكليفى ببعض أعمال الترجمة بالقطعة ، وحولنى فعلا إلى « مركز الأهرام للترجمة والنشر » . لكن هؤلاء الذين يتحكمون فى مثل هذه المواقف ، دفعوه إلى التراجع عن قراره . ونتيجة ذلك ، فوجئت عند ذهابى إلى مركز الأهرام المذكور بأنهم رفضوا تكليفى بأى ترجمة ! بل إن الموظفة المسئولة عن مركز الأهرام (واسمها نوال المحلاوى التى كانت سكرتيرة محمد هيكل ومن ثم كانت شريكة فيما تعرضت له أنا وغيرى فى عهد ناصرية العسكرى الأسود) استحضرت لى أحد مرؤوسيها من الغلمان المتمركسين الذين تقيأتهم أو أفرزتهم فترة الناصرية فى الستينات ، ممن روضهم واستخدمهم لطفى الخولى وأتباعه ، وأجرى الاثنان معى « تحقيقا » إيديولوجيا وسياسيا وحاولا استفزازى - بحجة « ضرورة معرفة » سبب خلافاتى مع لطفى الخولى وسبب اختلاف معاملة النظام القائم لى عن معاملته للآخرين من « اليساريين » !!

وعندما توليتم أنتم منصب نقيب الصحفيين ووعدتمونى باعطائى موادا للترجمة بالقطعة (بدلا من إعطائى عملا أو وسيلة تعبير !) ، تفاءلت كثيرا بهذا الوعد المتواضع ! لكن اتضح أنه غير مفيد كما سأذكر .

٣- رفض مجلس النقابة السابق ومجلس النقابة الحالى وأنتم شخصيا ، اتخاذ أى تصرف مناسب ، أو حتى كتابة مذكرة أو خطاب ، لطلب صرف مستحقاتى عن عملى الصحفى السابق ، بعد إسقاط حقوقى فى التعويض والمعاش . بل إن السكرتيرة القميئة لنقابة الصحفيين تشاجرت معى أكثر من مرة لارغامى على عدم الالحاح بالمطالبة بذلك !

ثانيا - موضوع الكتاب المترجم لدار الهلال :

(١) عندما وعدتمونى أمام جمع كبير من أعضاء النقابة فى يوم أول مارس ١٩٨٩ ، بتوفير مورد رزق لى من أعمال الترجمة بالقطعة ، أكدتم أنكم ستعاملوننى بالتسعيرة الرسمية للترجمة. وقد نشرت الأهرام أن لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة أوصت منذ أكثر من ثلاث سنوات (أى فى حوالى عام ١٩٨٥) بأن يكون أجر الكلمة فى الترجمة ستة قروش (لاستة مليمات !!)، وأن المسئولين الرسميين وافقوا على ذلك . ومن الناحية العملية، تدفع بعض الجهات المتخصصة مالايقل عن ٤ أو ٥ قروش للكلمة فى الترجمة. أما الجهات المتواضعة (مثل منظمة التضامن) ، فكانت تدفع قرشين ثم رفعت التسعيرة إلى ثلاثة قروش . لكن دار الهلال فرضت علىّ - وبعد متاعب كثيرة - أن أترجم رواية أدبية دقيقة اللغة ، بسعر ستة مليمات للكلمة!!

وإليكم ماحدث .

أ - بعد وعدكم المذكور فى أول مارس ، استطعت بعد الجرى والالحاح على مكتبكم وعلى مكتب مصطفى نبيل أن أحصل يوم الأربعاء ٢٢ مارس على رواية ضخمة للترجمة . ورغم أن الدار رفضت كتابة عقد معى بخصوصها ورفضت أن تحدد لى تسعيرة الترجمة ، فقد بدأت ترجمتها فعلا بعد تشجيعات مصطفى نبيل وبناء على تكرار وعودكم بخصوص التسعيرة. لكن ضخامتها مع بعض الأخبار التى سمعتها عن معاملات الدار، دفعتنى إلى الإلحاح عليكم وعلى مصطفى نبيل شفاهة وكتابة لتحديد التسعيرة التى سأعامل بها ولتحرير عقد معى بخصوصها . وهنا اتضح أن الحد الأقصى لأجر الترجمة هو خمسمائة جنيه - ممايعنى بالنسبة لهذه الرواية الضخمة أن يكون أجر الكلمة أقل من مليمين فقط!! وعرضت أن يكون أجر الكلمة قرشا واحدا فقط، لكن رفضوا وسحبوا الرواية منى يوم ١٧ أبريل ١٩٨٩.

ب - بعد المزيد من الجرى والإلحاح ، أعطانى مصطفى نبيل رواية أخرى متوسطة يوم الأربعاء ٢٦ أبريل ١٩٨٩، اسمها «رب الذباب» . ووافقت على ترجمتها وبدأت الترجمة فعلا - رغم أن الحد الأقصى المذكور كان يجعل سعر ترجمة الكلمة فيها أقل من ستة مليمات!! لكن بعد أن ترجمت فصلا كاملا منها ، فاجأنى يوم الثالث من مايو بإلغاء تكليف الترجمة، لأنه اكتشف أن الرواية سبق أن ترجمت ونشرت فى دار الهلال! ووعدنى بأن يدفع لى بتسعيرة دار الهلال (أى بالملاليم) ، أجر ماقمت بترجمته فعلا من هذه الرواية ومن الرواية الأسبق. واستلم بالفعل مسودات هذه الصفحات المترجمة ، التى تساوى بتسعيرته هو حوالى ٧٦ جنيها . لكن بسبب أوامركم وتعليماتكم ، تراجع عن وعده هذا فى يوم الخميس ١١ مايو ١٩٨٩، واكتفى باعطائى رواية أخرى أصغر قليلا!

ج- بسبب ذلك كله ، لم أستطع أن أبدأ ترجمة الرواية الجديدة إلا بعد أن استلمت العقد الذى يحمل توقيعكم مؤرخا فى ١٧ مايو ١٩٨٩، وبعد تأكيدات نبيل بالموافقة.

والرواية اسمها «الصيف الأخير» للكاتب الألمانى هيرمان هيسّه . وعدد كلماتها حوالى ٧٢ ألف كلمة، مما يعنى أن أجر ترجمة الكلمة فيها أقل من ٧ مليمات ! فإذا أضفت إلى ذلك الصفحات المترجمة السابقة التى كلفت بترجمتها ثم ألغيت بدون دفع أجر لى عنها ، يكون معنى ذلك أننى ترجمت لكم عملا أدبيا صعبا ودقيقا بتسعيرة ٦ مليمات للكلمة!!

وإذا رجعنا إلى مبلغ العشرة آلاف جنيه التى بددتها النقابة من أموال الأعضاء مقابل محاولات تصفيتي ذهنيا بالحقن والعقاقير فى مستشفى خاصة طوال ثلاثة شهور ، نجد أنه مبلغ يساوى بهذه التسعيرة أجر حوالى ٢ مليون كلمة، أى عديداً من القواميس أو الكتب الضخمة!! أما الخمسمائة جنيه المخصصة منكم للترجمة، فلا تساوى إلا تكاليف خمسة أيام فقط فى جحيم التحطيم الذهنى المتخصص فى مستشفى بهمان!!

٢ - نتيجة التثبيطات المتكررة السابقة ، مضافا إليها اتجاه الرواية الذى اتضح أنه يتعارض مع مبادئى العقلانية الجذرية فى مجال الفكر والأخلاق وعلم النفس ، لم أستطع استكمال ترجمة الرواية إلا بعد أربعة شهور . بل وأقول بصراحة إنه لولا أننى استلمت عربون الترجمة ، لما أكملتها . ومن ناحية أخرى ، فالمسألة ليست فقط أن عملية الترجمة لدار الهلال التى بدأت محاولاتها من مارس ١٩٨٩ والتى لا أعرف متى أحصل على بقية أجرها، لاتشكل بذلك مورد رزق ذا قيمة من حيث متوسط الدخل فى هذه الشهور العديدة ، فضلا عن عدم ضمان أو انتظام تكرارها ، لكن المسألة الأهم هى الاتجاه الفكرى والأخلاقى للأعمال التى أكلف بترجمتها.

إننى على استعداد أن أقتطع من لقمة خبزى لأنشر أو أترجم مايخدم مبادئى العقلانية الراديكالية. لكننى لست على استعداد لتبديد وقتى وجهدى من أجل ترجمة اتجاهات لاتخدم العقلانية والفكر الحر. فرغم أن رواية هيرمان هيسّه تعتبر عملا أدبيا ، إلا أنها ذات اتجاه فرويدى وجودى صوفى!! ومع ذلك ، فإن اضطرارى إلى الموافقة على ترجمتها بسبب احتياجى إلى مورد رزق ، كان يعنى الاضطرار إلى ترجمتها بأقصى مايمكن من دقة واتقان - احتراما لاسمى وليس احتراما لفكر هيسّه.

ثالثا - الطلبات:

بناء على كل الاعتبارات السابقة، أطلب مايلى، من نقابة الصحفيين ومن دار الهلال :

(١) أطلب من نقابة الصحفيين:

أ - الاهتمام بطلباتى المتكررة إليها والاهتمام بالدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية (ومنها رد اعتبارى وإعادة أهليتى القانونية وتوفير حق العمل والنشر لى والتصرف لصرف مستحقاتى). ب - الاهتمام بطلبى المتكرر بالتحقيق فى موقف النقابة وتبديداتها ضد مصالحى فى عملية مستشفى بهمان عام ١٩٨٧. جـ - تحويل هذا الخطاب بعد الاطلاع عليه الى النشرة أو المجلة الجديدة التى قررت النقابة إصدارها باسم «الصحفيون»، وذلك لنشره فيها. فرغم أننى سأحاول نشره بوسائل خاصة، ورغم أن المسئول الذى تقرر لتلك النشرة هو واحد من جوقة الجعجعة والجهالة في حزب التجمع ذى الاتجاه الناصرى العسكرى المتمركس والمكمل للحكومة (وهذا تأكيد لموقف التكامل المحكوم بين مختلف أجنحة وطوائف النظام القائم)، فأنا أقدم هذا الطلب بهدف الفضح والتسجيل كالمعتاد، وليس بأمل الاستجابة أو تكريم اسمى بالنشر فى نشرة صفراء.

(٢) وأطلب من دار الهلال:

أ - إسقاط مبلغ العربون الذى صرفه لى مصطفى نبيل يوم ٨٩/٤/٥ (وهو ١٥٠ جنيها) وذلك باعتباره مقابل الترجمات الملغاة من الدار، مما يعنى زيادة سعر الترجمة المنفذة حوالى مليم ونصف للكلمة!

ب - السماح لى بكتابة حوالى ست صفحات فولسكاب كتقديم لرواية هيرمان هيسّه المذكورة «الصيف الأخير» . وهذا يعنى فى الحقيقة أننى أتحمل عبئا إضافيا «مجانيا» على كاهلى. لكن المطلوب هو تبصير القارىء بطريقة موضوعية متوازنة باتجاه الكتاب الذى سيقرأه، حتى لا أتهم بخداعه وتضليله. ففى الكتاب كثير من الأفكار الفرويدية ودعوات المتعة واللذة والجنس والخمر وعشق الحياة ، مع التصورات الوجودية المعروفة عن تلقائية السلوك وتضخيم الرعب من الموت ، ومع الروحانيات والغيبيات والصوفية وأوهام الهلاك المكتوب، إلخ ! وهذه كلها تحتاج الى مجرد توضيح أو تبصير موضوعى متوازن - من باب الأمانة الفكرية واحترام الضمير وليس لأى اعتبارات أخرى.

جـ - التصرف لرفع تسعيرة الترجمة التى أقوم بها للدار، لأن لى ترجمات معروفة منذ الخمسينات ، ولأننى أقدم لكم ترجمة فكرية أدبية دقيقة. كذلك أطلب التصرف لتكليفى بأعمال ترجمة منتظمة كل عدة شهور، بما يكفي متوسطه الشهرى كمورد رزق لى ، لأن إعانة النقابة التى رفضوا زيادتها لى لاتكفى حتى ثمن الخبز!

د - مراعاة الاتجاهات غير المرفوضة عقلانيا وفكريا فيما أكلف به من أعمال للترجمة . وأكرر هنا ما ذكرته فى طلباتى المتكررة إليكم، عن أن دار الهلال تصدر مطبوعات مترجمة أخرى غير الكتب والروايات ، منها مقالات اقتصادية واشتراكية سوفييتية . فلماذا لاتسمحون لى بالاشتراك فى ترجمتها بدلا من إعطاء «احتكار» ترجمتها للمتمركسين المنافقين المعادين للسوفييت - مثل ... (.. من التجمع والأهالى) ؟!

وفى الختام ، أشير مرة أخرى إلى سقراط ، مستخدما كلمة كنت قد أوردتها فى ترجمتى لكتاب كازانتزاكى عام ١٩٦٧ ، وهى كلمة « شاهد على العصر » (وهذه كلمة التقطها أحد الأبواق الحكوميين فى الاذاعة واستخدمها للتعبير عن شهود الزور من أدوات الفكر الرسمى أو المدعوم رسميا ، وليس بمعناها الأصلى وهو التعبير عن فضح الظروف الشاملة للظلم والقهر واللاإنسانية !) . وبذلك المعنى الأصلى الصحيح ، أقول إن قرار الاعدام المدنى الذى تواصلون تنفيذه ضدى ، يجعلنى شاهدا وقائعيا على حقيقة عهدكم هذا ، كما كان قرار الاعدام البدنى لسقراط شاهدا على حقيقة ونهاية النظام القديم فى أثينا !

---

(٢١)
رفض تعسفى لمقدمة الترجمة

تحريرا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة الهلال ونقيب الصحفيين (١)

... بالاشارة إلى طلباتى وخطاباتى إليكم وإلى مصطفى نبيل وآخرها بتاريخ ٢٠و ٢٣و ٢٥ سبتمبر ٨٩ ، وإلى « مقدمة » الترجمة المسلمة إلى مصطفى نبيل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ ،

وحيث أن دار الهلال رفضت تعسفا ودون أى مبرر هذه المقدمة الثقافية الموضوعية لترجمة رواية هيرمان هيسه « الصيف الأخير » (بغض النظر هنا عما تعرضت له من ظلم وإجحاف من حيث تقدير مستحقاتى عن الترجمة مما رفضت الدار أيضا طلبى بخصوصه) ،

وحيث أن الرواية المذكورة (التى اضطررت إلى قبولها بعد ثلاث روايات أخرى سحبت منى) هى رواية ذات اتجاه فرويدى وجودى صوفى إلى درجة العدمية ، بحيث يتحتم إضافة نوع من التبصير المتوازن أو التخفيف الثقافى التبريرى لاتجاهها ، من أجل القراء إن لم يكن من أجل المحافظة على اسمى والتزاماتى الثقافية ،

وحيث أن السلطات التى ألقتنى تزويرا فى مستشفى المجانين سبعة عشر عاما وثلاثة شهور ثم حرمتنى بعد ذلك من العمل ومن النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين مستمرة بوسائلها وبأتباعها والمكملين لأتباعها فى محاولات تشويه اسمى وطمس مبادئى وقدراتى الفكرية وإظهارى بمظهر العاجز عن الكتابة

---

(١) سلمت الأصل إلى مكتب مكرم محمد أحمد بدار الهلال ، ثم إلى النقابة وغيرها ، بدون أى جدوى كالمعتاد . وانظر المقدمة «المرفوضة»، فى ملحقات المقالات الأولى رقم ٤.

إن لم يكن عن الادراك أيضا ،

وحيث أن مجلة الهلال رفضت أن تنشر لى مقالا فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ثم اتخذت موقف الرفض العملى لمقالين كلفنى مصطفى نبيل بكتابتهما واستمرا عنده تحت الحذف والتعديل الجذرى من مايو إلى يولية ١٩٨٩ ، بل ورفضت كل مطبوعات دار الهلال أن تنشر مجرد خبر (وليس تعليقا!!) عن كتابى الفلسفى الأخير الصادر منذ أربعة شهور ،

وحيث أننى كنت قد ضمّنت - كملحقات فى كتاب عن الديمقراطية - مقالاتى المرفوضة من مختلف المجلات (ومنها دار الهلال) ، ووقائع مواقف دار الهلال وغيرها من الوسائل الحكومية والمكملة للحكومة فيما يسمى «المعارضة» المدعومة ، لكن المباحث العامة استولت بطريقة غير قانونية على الكتاب من المطبعة ، بل وحاولت اعتقالى طبيا أو سياسيا (كما أوضحت لكم فى البيان المسلم إلى النقابة بخصوص ذلك) ، ثم استمرت المباحث فى منع المطابع الأخرى من طبع الكتاب الذى لايمكن الاعتراض عليه قانونيا ،

وحيث أننى (رغم استمرارى فى محاولات طبع الكتاب المذكور) لا أملك فى الفترة الحالية وسائل أخرى للدفاع عن اسمى وسمعتى الثقافية من محاولات تشويهى وإظهارى بمظهر الوجودى العدمى ، أو على الأقل المترجم السلبى عديم المبادئ والعاجز فكريا ،

وحيث أننى سبق أن استلمت من دار الهلال عربونا للترجمة ١٥٠ جنيها لا أستطيع رده ،

لهذا ، يؤسفنى أن أضطر إلى أن أتقدم إلى الدار الترجمة العربية لعدد ٦٦ صفحة من أصل الرواية المذكورة (ومع الترجمة نسخة ثانية من المقدمة) . وهذه الصفحات تساوى أكثر من ثلث عدد صفحات الرواية التى تبلغ ١٨٣ صفحة ، أى تزيد مستحقاتها بتسعيرتكم أنتم عن ثلث المبلغ الظالم المجحف المتعاقد عليه وهو خمسمائة جنية - بدون أن أحسب هنا الصفحات الثلاثين التى سبق لى ترجمتها من روايتين سابقتين بناء على تكليف الدار ثم ألغيت الترجمة بدون مقابل !!

ومعنى ذلك أننى من أجل إبراء ذمتى أتحمل خسارة فيما أقدمه إليكم ، فضلا عن الخسارة الجسيمة لمجهودى الذى تبددهدرًا فى ترجمة ونسخ بقية الرواية !! هذا بينما تستطيع الدار أن تكلف أى شاب مرتزق بترجمة بقية الرواية بمبلغ أقل ، مما يعنى أنها ستكسب ولن تخسر شيئا .

أما إذا غيرت الدار موقفها فى أى وقت ، ووافقت على أن تضيف إلى الترجمة مقدمتى الثقافية الموضوعية التى لايمكن الاعتراض على اتجاهها ولا على روحها ولا على أى كلمة فيها ، فيمكن استدعائى لتقديم بقية الترجمة على الفور رهن إشارتكم .

لقد بذلت منذ الافراج عنى فى أول يولية ١٩٨٧ محاولات مستمرة وتوسلات بل استجداءات متكررة مع الجهات الحكومية والجهات المسموح بها من الحكومة للحصول على أى حق قانونى للتعبير عن الرأى أو النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، أو على أى نوع من العمل الثقافى ، لكن ذهبت هذه كلها هباء بدون جدوى، واستحال التعامل مع أى جهة منها فى ظل نظام يفرض مخططات التجهيل الشامل ويحارب العقلانية والتبصير الثقافى ولايعتمد إلا على المؤسسات أو المجموعات أو الأفراد التى تخدم ذلك . وفى مثل هذه الظروف ، لا أملك إلا أن أقبع على مكتبى مدافعا على الأقل عن اسمى ، إلى أن يتمكن من يملكون القدرات الكبرى من فتح ثغرات أوسع فى حواجز هذا الظلام اللاعقلى الشامل ...

---

(٢٢)

التكامل الشامل فى التمييز العقائدى

السبت ٢٨ أكتوبر ١٩٨٩

نقيب ومجلس نقابة الصحفيين [١]

---

(١) سلمت هذا الخطاب إلى إدارة النقابة برقم ٢٨/١٠٤-١٠-٨٩ ، ثم منسوخاته إلى عدة جهات كالمعتاد .

... أكتب هذا الخطاب لتكرار مطالبة النقابة باتخاذ موقف - أىّ موقف - إزاء ماتعرضت له من اعتداء على حقوقى القانونية ومنع بعض المطابع من طبع أحد كتبى الديمقراطية الملتزمة بالقانون ، بل والاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب من إحدى المطابع ، ثم احتجازى فى نقطة شرطة الخازندار وفى قسم شرطة الأزبكية لارغامى على التوقيع على محضر مزور والتنازل عن بلاغى وعن طلب التحقيق فى ذلك . وقد قدمت إلى نقيب وأعضاء المجلس بيانات بهذا الخصوص منذ أوائل هذا الشهر ، ثم إداريا وإلى مايسمى «لجنة الحريات» بالنقابة وغيرها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ .....

ومع ذلك ، استمرت النقابة - مثل مرافق وصحف الحكومة والمعارضة الرسمية المكمّلة للحكومة - فى تجاهل وإهمال هذا الموضوع تماما !

ورغم أن مهابيل الاتجاهات الاسلامية والناصرية المتمركسة والغوغائية القديمة فيما يسمى «لجنة الحريات» (أو الحربائيات !) وغيرها من لجان النقابة ، يجعجعون كثيرا ويطلقون الفرقعات تجاوبًا مع أى تصرفات إثارية إعلامية للمباحث تستهدف نفخ وتضخيم بعض الأسماء الصغيرة المصنوعة والمدعومة حكوميا ، ورغم أنهم فى ذلك مثلا أطلقوا ونشروا الاحتجاجات فى النقابة وفى الصحف بحجة «تأخير» اثنين من جوقة الجعجعة والجهالة الناصرية المتمركسة فى مطار القاهرة كانا فى إحدى الرحلات الجوية والاجتماعات الرسمية التى يتمتعون بها تحت سيطرة الأجهزة القومية الاسلامية المرتبطة بالغرب التى تحكم اليوم مصر والعالم العربى ، فقد رفض هؤلاء أن يقولوا أى كلمة أو إشارة بخصوص ماتعرض له كتابى الجديد فى المطابع وما تعرضت له شخصيا من احتجاز عدة ساعات فى الشرطة ، مع تزوير محضر شرطة بدون توقيعى ورفض التحقيق فى بلاغى ، الخ ! وهكذا أثبتت مواقف نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق وصحف النظام العسكرى القائم بمختلف أجنحته ، التكامل والتنسيق الموحّد ضد العقلانية والحقوق الديمقراطية بين المسئولين والعملاء البوليسيين الحكوميين وبين مهابيل الاسلاميين والمتمركسين والغوغائيين اليساريين (فى التجمع) والغوغائيين اليمينيين (فى الوفد) ، الخ !!

وفضلا عن ذلك ، أهملت نقابة الصحفيين حتى اليوم ، الطلب الذى قدمته منذ حوالى شهر بخصوص موضوع شكلى روتينى لايحتاج إلى مناقشة وتأجيل أو «تمييز عقائدى» ، هو تكليف المستشار القانونى للنقابة بمساندة القضية التى أقمتها منذ شهور للتعويض عما تعرضت له من تعذيب واعتقال فى الخمسينات والستينات .

ومن ناحية أخرى ، رفضت دار الهلال التى يرأسها نقيب الصحفيين أن تسمح لى باضافة مقدمة تبصيرية متوازنة وعادية جدا وموضوعية جدا إلى ترجمتى للرواية التى كلفتنى بترجمتها (وهى رواية وجودية فرويدية صوفية عدمية!) ، ومن ثم أهدرت مجهودى الذى بذلته فى شهور ، واضطرتنى إلى الاحتفاظ بالترجمة بدون نشر ، احتراما لاسمى ولسمعتى الثقافية !

وفى الختام ، أعبر هنا عن احتجاجى وإدانتى لهذه المواقف الصفراء من نقابة الصحفيين التى بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال الأعضاء لتصفيتى ذهنيا وتحطيمى طبيا فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ بحجة «علاجى» رغم إرادتى من مرض مزور ! وأؤكد لكم أن حرمانى من دفاعكم النقابى والقانونى ، لن يهدر دمى أو عقلى أو إمكانياتى كما تتوهمون ؛ وإنما يحرمكم أنتم من شرف أداء الواجب . فمن حسن حظى أنه يوجد فى الغابة المعاصرة من دافعوا ويدافعون عنى بقدرات حاسمة ...

---

(٢٣)

نص البيان المطبوع عن الاستيلاء على مخطوطة الكتاب

***

المباحث تتدخل بشكل غير قانونى لمنع طبع كتاب ديمقراطى

بل وتستخدم ابنا عميلا ضد أبيه ، لتستولى على مخطوطة وعربون الكتاب من إحدى المطابع [1]

● بيان من اسماعيل المهدوى كاتب وعضو نقابة الصحفيين

بسبب موقف دور النشر ضد الكتب العقلانية والديمقراطية الحقيقية (أى المستقلة عن الحكومة وعن الأحزاب المكملة لها التى تستخدم فى التعمية وفى الاثارة الغوغائية) ، اضطررت الى أن أتحمل عملية طبع كتابى التاسع منذ الخمسينيات - والثانى منذ الافراج عنى عام ١٩٨٧ - وعنوانه «معنى الديمقراطية» . وقد عرضت نسخا منه على عدة جهات ، ثم حررت فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩ عقدا لطبعه فى مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (تسمى مطبعة الدكتور فيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر) . واستلمت المطبعة العربون ثم الكمية الأولى من رزم الورق بموجب إيصالات ، وجمعت بالفعل أربع ملازم من الكتاب خلال أسبوعين . ثم فى يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغونى بالتوقف عن جمع الكتاب، وأفهمونى أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط من المباحث العامة وتفتيشات سرية ليلا ، مع تأكيدات بأن السلطات ستعيد القبض علىّ للايداع فى مستشفى المجانين أو للاعتقال . وفى انتظار تحقق هذا الأمل ، رفضت المطبعة أن تعيد لى المخطوطة والعربون، بينما استمرت فى التوقف عن جمع الكتاب تحت ضغط المباحث ، رغم تكرار تأكيداتى لهم شفاهة وكتابة بأن الكتاب ليس فيه أى مساس بالقانون أو بالحكومة ، وبأننى المسئول قانونا عن أى اتهام بهذا الخصوص ، وبأننى سأتحمل وحدى أى تكاليف فى حالة قيام المباحث أو أى جهة رسمية أخرى بالاستيلاء على الكتاب أثناء طباعته أو مصادرته بعد طباعته . واضطررت إلى التهديد بالالتجاء إلى القانون لحسم الموضوع - سواء بفسخ العقد واعادة العربون أو باستئناف جمع ثم طبع الكتاب . وهنا حدثت مفاجأة مذهلة !

ففى الموعد المحدد لحسم الموضوع وهو السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغنى صاحب المطبعة الدكتور فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) ومساعده السيد / عاطف شوقى بشهادة ثلاثة أو أربعة عمال ومعهم آخرون ، أن شخصا أثبت لهم بالبطاقة الشخصية والمستندات أنه ابنى ، واسمه طارق المهدوى ، حضر الى المطبعة يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ٨٩ وأبلغهم أننى أباه قد صدمتنى سيارة ونقلت الى المستشفى وأننى طلبت منه أن يحصل منهم على المخطوطة والعربون والبروفات !! وهددهم تهديدات شديدة ، بينما كان رجال المباحث يساندونه ويضغطون عليهم للاستجابة له ، فأعطوه كل شئ !! ولم يتصوروا أن أجهزة السلطة يمكن أن تستخدم بهذه الطريقة المكشوفة المفضوحة ابنا ضد أبيه وتعطيه عنوان المطبعة والمواعيد السابقة لترددى عليها !! فأوضحت لهم أن صلتى مقطوعة بهذا الولد تماما ، بسبب تكرار استخدامه بواسطة أجهزة السلطة والجهات والأحزاب المكملة لها ضد مصالحى وعلاقاتى المعيشية وضد حقوقى القانونية والمدنية وضد اسمى .

من وقائع ذلك مثلا ، أن أجهزة السلطة ومجلس نقابة الصحفيين وسكرتيرها السابق (فيليب جلاب) وكذلك حزب التجمع ، استخدموه فى اعتماد إيداعى فى مستشفى بهمان كرهاً ورغم إرادتى (وباسم أسرتى تزويرا) لمدة ثلاثة شهور ، عانيت فيها أشد وأخطر محاولات التحطيم الذهنى والتصفية الطبية المكثفة بالأقراص والحقن المخدرة المعطلة للتفكير والمفسدة للعقل والذاكرة ، وذلك بعد صدور أمر النيابة العامة بالافراج عنى فى آخر مارس ٨٧ - بعد سبعة عشر عاما من الايداع الاجرامى ، كانت رغم ذلك أقل ضررا من الثلاثة شهور فى بهمان تحت التحطيم الطبى المكثف الذى دفعت نقابة الصحفيين تكاليفه

---

(١) وزعت من هذا البيان قبل طبعه ثم بعد طبعه أكثر من مائتى نسخة إلى مختلف الجهات والهيئات والأشخاص والسفارات (وانظر فى آخره المرسل إليهم من محترفى الكلام عن القانون وحقوق الانسان). هذا ويهمنى أن أسجل هنا أنه حدث بعد أن أعطيت البيان لبعض الزملاء فى نقابة الصحفيين يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، أن فوجئت بأحد الأشخاص يهددنى ويحاول التحرش بى قائلا إنه من رجال الشرطة السرية الذين تجمعوا داخل النقابة إذ ذاك بحجة وجود وزير سودانى فيها مع النقيب مكرم محمد أحمد فى ذلك اليوم ! وعندما واجهته بالطريقة المناسبة ، انسحب بعد الحصول على نسخة من البيان ، واكتفوا بأن يرسلوا لى السكرتيرة القميئة للنقابة لمحاولة إبعادى عن الزملاء بحجج أخرى !!

حوالى عشرة آلاف جنيه !! وقد طلبت من النقابة مرارا وتكرارا وبأوراق مسجلة التحقيق فى هذه الوقائع وفى تهديد أموال النقابة للاضرار بأحد أعضائها ، لكن أهملوا شكاواى وطلباتى تماما . وهكذا رفض حزب التجمع أى تحقيق أو مناقشة للموضوع مع ذلك الولد العميل الفاسد الذى كان يعمل موظفا فى مقر الحزب ومسئولا عن الدعاية عندهم !! ورفضت صحيفة الأهالى كما رفضت صحيفة الوفد ، السماح بنشر أى اشارة عن عملية بهمان أو عن دور ذلك الولد فى تلك العملية وغيرها .

وبديهى أنه لو لم تكن المباحث العامة وغيرها من أجهزة السلطة متأكدة تماما من تستر التجمع والأهالى والوفد وغيرها من المنابر المكملة للسلطة على جرائم ذلك الولد ضد أبيه (ومن باب أولى ضد الآخرين) ، لما استطاعت أن تستخدمه بهذه الطريقة المكشوفة المفضوحة فى الاعتداء على القانون . بل الحقيقة أن تستر تلك الجهات يصل الى درجة التواطؤ والتشجيع . وعلى كل حال ، فقد اتصلت على الفور بعدد من المحامين والسياسيين الشرفاء للتصرف إزاء حادث استخدام الولد المذكور فى الاستيلاء على متعلقاتى من المطبعة لمنع طبع كتابى ، بينما قام رجال المطبعة من جانبهم بالاتصال بالولد المذكور (فى الهيئة العامة للاستعلامات وفى صحيفة الحياة التى تديرها الأجهزة السعودية والبريطانية من لندن) ، كما اتصلوا بالمباحث العامة ، وذلك لاسترجاع متعلقاتى لتجنب المشاكل القانونية معى ، فى مقابل التعهد بعدم طبع الكتاب وقيام المطبعة بفسخ العقد وتحمل خسائر ذلك .

لكننى أسرعت فى يوم الثانى من أكتوبر الى تقديم بلاغ الى نقطة الخازندار (قسم شرطة الأزبكية) بوقائع موقف المطبعة وحادث الولد المذكور . وحاولوا التهرب من البلاغ بحجة أن الولد أعاد المسروقات ، لكنى تمسكت بطلب التحقيق لأن اعادة المسروقات لاتلغى الجريمة ، ولأن هذه العملية أدت على الأقل الى قيام المطبعة بفسخ عقد طبع الكتاب . وإزاء ذلك ، وبعد الاتصال برئاساتهم ، رفضت نقطة الشرطة التحقيق ، بل حاولت أن تكتب على لسانى أقوالا غير صحيحة، أو أقوالا لاتعبر عن المعنى المطلوب ! ولهذا اضطررت الى رفض التوقيع على الكلمات المزورة المختزلة للمحضر الذى حرره أمين الشرطة فخرى، مؤكدا تمسكى بالوقائع المثبتة فى بلاغى المكتوب . وهنا تصرفوا معى ومع مسئول المطبعة عاطف شوقى كما لو كان قد صدر الأمر بالقبض علينا - بحجة أن الضابط المسئول عن النقطة فى قسم الأزبكية أمر باقتيادنا إليه من مبنى النقطة الى مبنى القسم بعد فترة !! وبعد فترة طويلة فى النقطة ، اقتادونا الى قسم الأزبكية ، حيث قابلنا هناك ضابط برتبة مقدم (قالوا لى إنه رئيس النقطة لكن رفضوا إفادتى عن اسمه) ، هددونى بحجزى بحجة إرسالى إلى النيابة إذا لم أوافق على التوقيع على المحضر المزور المختزل الذى يعبر عن أقوال الشرطة وليس عن أقوالى !! ومن ناحية أخرى هدد ذلك الضابط مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقى تهديدات شديدة ، مؤكدا له أن ثبوت جريمة الولد طارق يجعل المطبعة شريكا له يستحقون عقابا أشد لأنهم تعاملوا مع شخص بدون توكيل ! فحاولت تخفيف هذه التهديدات قائلا إننى متنازل عن أى حق ضد المطبعة ومتمسك بحقى ضد الولد المذكور . فأسكتنى مكررا أننى لاأملك أى حق، وأن الحق هو حق الشرطة والعقاب هو عقاب الشرطة ، وأنها ستعاقب المطبعة عقابا شديدا لأن هذه الأقوال تعنى فى الحقيقة اتهام المباحث العامة والإبلاغ والشكوى ضد المباحث العامة وليس ضد الولد !!

وبعد فترة حجز أخرى فى قسم لأزبكية ، أصدر المقدم المذكور أمره الى أمين شرطة الخازندار فخرى بالرجوع بنا إلى النقطة وإخلاء سبيلى واعتبار المحضر منتهيا بدون توقيعى . وأعطونى فى النقطة رقم البلاغ ، وهو ٢٥١ إدارى (٨٩/١٠/٢)، بينما حجزوا مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقى لمحاولة الحصول منه على أقوال منافية لما سجلته فى بلاغى من وقائع ، ومنافية لما أبلغه لهم شفاهة فى النقطة وفى القسم !! ورغم جهود المحامين الذين التجأت إليهم ، لم يسمحوا لنا بعد بالاطلاع على ما أضافوه الى ذلك المحضر المرفوض . بل ورفضوا حتى اليوم إعطاءنا رقم المحضر المقيد تبع أرقام القسم ، والذى تتمسك نيابة الأزبكية بطلبه !

ومن ناحية أخرى ، وبسبب موقف صحف الأهالى والوفد وغيرهما من التستر على تصرفات الولد المذكور ضد أبيه - الى درجة التواطؤ والتشجيع كما قلت - حاولت يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٨٩ أن

أى شخص - فى الحدود التى تسمح بها الامكانيات، وبالطريقة التى تتناسب مع نوعية الخطأ ونوعية مصدره .

(٢) ماتقول أنت وغيرك أنه «الجميع» ، ليس فى الحقيقة إلا «جميع» الديكورات التى صنعها أو سمح بها النظام العسكرى القائم فى مصر . وفى الاحصائيات المعلنة أن مجموع «المعارضة» المعروفة - أى المجموع الذى يشمل الأعضاء والأنصار والمتعاطفين من مختلف الطوائف والاتجاهات القانونية والسرية ممن لاتعرف أحداً منهم - يصل عددهم إلى ٢٪ من «الجميع» . فما بالك بعدد العناصر البارزة فقط من قيادات تلك الطوائف المعارضة الذين لم تنقد إلا أقل القليل منهم، بما لايتجاوز عددهم أصابع اليدين (أو على الأكثر اليدين والقدمين) ؟! وما بالك بأن العقلانية الأممية تفهم كلمة «جميع» بالمعنى الانسانى العام وليس بالمعنى المحلى، وبالمعنى العقلانى الخاص وليس بالمعنى الدهمائى العددى؟!

إن من يتحدث باسم الحقيقة والعقل والمنطق، يتحدث باسم «الجميع» - حتى لو لم يقبل كلماته فى البداية إلا أفراد قلائل. وإذا كان هذا يحدث بالنسبة للحقائق العلمية غير المعروفة ، فهو أحرى بأن يحدث بالنسبة للحقائق السياسية غير الشائعة .

(٣) لا يمكن نقد وتفنيد الأفكار والمواقف الخاطئة، بدون توضيح أسبابها ومكوناتها وسوابقها لدى أبرز أصحاب وأنصار هذه الأفكار والمواقف. فالفكرة ليست معنى مجرداً فى فراغ، ولكنها تصدر عن أشخاص ومجموعات بمواصفات معينة فى ظروف معينة وفى ظل نظام معين . ومن ناحية أخرى أشرت إليها فى بداية هذا الكتاب، إذا كانت المبادئ العقلانية والديمقراطية تستلزم كشف حقيقة النظام العسكرى القائم والعداء البرجوازى الشامل للعقلانية وللديمقراطية ، فان هذا يستلزم بالضرورة المنطقية كشف أبرز الأدوات والديكورات الذين يستخدمهم أو يسمح لهم هذا النظام بالاشتراك فى تكوين الجو اللاعقلى والتجهيلى الشامل.

(٤) رغم أن التحالف أو تكوين الجبهات ينطبق كما قلت على مجال المقاومة المادية أو الحروب وليس على مجال الفكر والبحث والعلم ، إلا أنه يجب أيضا ألا ننسى أن مثل هذه الاتفاقات لاتكون من جانب واحد ولكن تكون متبادلة بين الجانبين. وقد كان هدفى الأول مما أوردته من وقائع فى الكتاب ، هو أن أثبت أننى فى تصرفاتى ومواقفى العملية حاولت بأقصى الجهود الممكنة أن أصل إلى نوع من التوافق أو التعاون معهم ، لكن فشلت تماما كل جهودى ومحاولاتى. لماذا؟ الجواب كان يستلزم أن أشير إلى السوابق والحسابات القديمة التى حاولت أن أنساها وأن أتنازل عنها ، لكنهم هم لم يكن يمكن أن ينسوها أو يتنازلوا عنها ؛ لأنها تدخل فى صميم مسئولياتهم فى هذا النظام وفى صميم أسباب اختيارهم ودعمهم فى هذا النظام وفى صميم تخصصهم العقائدى ضد العقلانية والشيوعية . ولأن بعضهم منافقون يحاولون تغطية حقيقة موقفهم العقائدى والفكرى ، كان لابد من الاشارة إلى بعض الوقائع التى تكشف سوابقهم وتوضح الاتجاهات والدوافع والنيات وراء حركاتهم المزدوجة. أقول «بعض» الوقائع فقط ، لأن بقية الوقائع تحتاج إلى مذكرات تفصيلية.

وفى الفولكلوريات القديمة، أن «الشيطان» كان يقوم أحيانا ببعض أعمال «الخير» - التى لم يكن يمكن فهم حقيقة هدفها واتجاهها إلا من خلال فهم طبيعة مصدرها. وفى العصر الحديث ، نجد مثلا شركات أسلحة فرنسية تنشر إعلانات فى مجلة متمركسة ، ونجد أن معظم محررى صحف «المعارضة» يقبضون أيضا من الصحف الحكومية ، ونجد مثلا شركات ومؤسسات حكومية تنشر إعلانات بآلاف الجنيهات فى صحيفة «الأهالى» - التى تتسع أيضا فى المناسبات المتكررة لنشر الصفحات الكاملة بآلاف الجنيهات عن أمراء ومنشآت الكويت والدول الاسلامية المشابهة!

(٥) يوجد نوع من المواقف أقل درجة من الاتفاق أو التحالف ، هو «التغاضى» ، أى التجنب السلبى للخصام . لكن حتى هذا الموقف السلبى، يحتاج إلى شروط مواتية من الجانب الآخر. ومن الأمثال المعروفة، أنه لايمكن الحديث عن استفزاز النمر لأن النمر مستفز - أى مفترس - بالطبيعة. طبعا إذا استطعت أن تفر من النمر ، أو حتى أن تسجد له ليرحمك، فيجب أن تفعل . لكن ماذا إذا هجم عليك

النسر فلم تستطع الفرار منه ولم يقبل سجودك له؟! كان العقلانيون القدماء يقولون (انظر مثلا قصة «الغربان والبوم» فى «البنجاتنترا» - ولاحظ أن الغراب يرمز إلى الكاهن والبومة ترمز إلى الفلسفة) : «عندما يتعرض المرء لهجوم من قوة أكبر، لايكون أمامه إلا أن يخضع لها أو أن يغادر البلاد». لكن هذه النصيحة ذات الأصل القديم جدا، تعتبر بالية وعقيمة وفاشلة فى ظروف زيادة التحكم الشامل وتصفية ثغرات المجاهل والمهاجر. فالطاغوت اللاعقلى الواعى لايسمح للعقلانيين بالخضوع ولابالهجرة!

وقد حكيت لك عن م.ق فى دار الهلال الذى عاب علىّ أننى أعامل مسئولى الدار بدرجة كبيرة من التبجيل وأنحنى لهم، فقلت له إنك تتنازل فى أفكارك ومعتقداتك بينما أنا أتنازل فى شكليات التعامل. وفى «كليلة ودمنة» أن الفيلسوف أو العقلانى كان «يسجد» للملك الغاشم - من أجل الحصول منه على إذن بنشر الحكمة العقلانية وليس لغرض شخصى. وعلى كل حال، فقد ثبت أن تبجيلاتى المذكورة لم تحقق فى الواقع أى جدوى مع أدوات وعملاء الأجهزة المعاصرة للتجهيل اللاعقلى الشامل والقائم على التخطيط العلمى والتحكم التكنولوجى الدقيق. فمثل هذه القوى الغاشمة الجديدة، لم يعد يمكن الافلات منها أو التصرف إزاءها إلا بواسطة أجهزة عقلانية قادرة على مواجهتها.

(٦) موقف الخصومة أو العداء ضد العقلانية أو الفكر الحر، ليس موقفا ضد نشاط معين أو تصرفات معينة، أى ليس ردا على أفعال، لكنه موقف ضد «طبع» العقلانية أو الابصار أصلا. فاذا كنت تملك طباعا أو قدرات إبصارية حادة، فانك تصبح من حيث منطق وطبائع الأمور عدواً يهدد القوى التى ترتكب فى الخفاء جرائم لايراها العميان أو ضعاف ومتوسطو البصر. والنتيجة أن النظام الذى تفرضه هذه القوى، وعملاء وأدوات وديكورات ذلك النظام، سيصبحون عمليا فى حرب ضدك حتى لو رفعت يديك أو رجليك إلى أعلى! وفى الفولكلوريات الكهنوتية القديمة، تجد أنهم كانوا يقتلون الأطفال الذين يتوسمون فيهم قدرات النبوغ والذكاء العقلانى، أو يستولون عليهم ويجعلونهم فى خدمة الكهنوت. وفى قصة الخضر وموسى، أنه يجب ذبح الطفل الذى يتوسمون فيه أنه سيصبح عند الكبر كافرا. وكانوا يعبرون عن ذلك فى النصوص القديمة بقولهم أيضا «وإنه طُبِع كافرا» (بضم الطاء - أى فُطر أو وُلد بطبع عقلانى). وهذا جزاؤه عندهم القتل. وخلاصة ذلك أنه مهما حاول العقلانى أن يغمض عينيه، فانهم لن يسمحوا له بالبقاء إلا إذا كان قد تعرض للتعمية قبل أن يبدأ ممارسة الابصار. فما بالك بمن يحاول ممارسة التبصير والتنوير؟!

(٧) الموقف العقلانى كموقف اضطرارى للدفاع عن النفس قبل أن يكون للدفاع عن المبادئ (عملا بالمثل القائل «مكره أخاك لابطل»)، لايعنى إطلاقا المقاومة العنيفة أو التمرد الغوغائى أو الاثارة الانفعالية والصدام البشرى. فهذه تدخل فى مهام الأجهزة والقوى القادرة ولايمكن أن يقوم بها أفراد. وإنما الموقف المطلوب منا هو موقف التحديد والتوضيح والتسجيل والتبصير بالوسائل والامكانيات القانونية.

وبهذه المناسبة، حكيت لك أن صاحب المطبعة المذكورة حاول أن يبرر اضطراره إلى فسخ العقد قائلا إن عقيدته المسيحية تأمره بالخضوع للسلطات حتى لو كانت تهدر القانون! فرد عليه محامى شاب كان معى، بأن عقيدته الاسلامية تقول على العكس إنه إذا رأى أحدكم منكرا فليغيره. فقلت لهما إن تقاليد العقلانية القديمة التى دونت ماوصل إلينا من كنوز الحقائق والوقائع منذ أقدم العصور، لاتقول بالخضوع السلبى ولاتقول بالقتال غير المضمون النتائج، ولكن تقول بضرورة تحديد وتسجيل أى واقعة «منكرة» لافادة الآخرين عنها. (والواقعة المنكرة لاتقتصر هنا على المعنى الانسانى الأخلاقى للانكار، لكن تشمل أيضا وأساسا المعنى المعرفى، الذى يمكن أن يصل حتى إلى الوقائع الغنوصية والسحرية الغريبة التى سجلها وأفادنا عنها القدماء بدون أن يدركوا تفسيرها الصحيح). وعلى سبيل المثال، بمجرد أن انتهيت من تجهيز هذا الكتاب للطبع وتأكدت من التزامه بالقانون، أسرعت بتقديم نسخة كربونية منه إلى إحدى السفارات، تحسبًا لأى اعتداءات أو ادعاءات غير قانونية قد تحدث ضده أو ضدى. وأعتقد أن هذا ساعد كثيرا على حماية الكتاب، رغم ما سببه من هياج شديد، خصوصا لليساريين المزيفين وللأدعياء المنافقين فى حزب التجمع إذ ذاك.

(٨) فى الباب الحادي عشر من «كليلة ودمنة» ، يتحدث الفيلسوف الفولكلورى عن الاضطرار إلى «موالاة ومصالحة بعض الأعداء» للنجاة من بقية الأعداء. ويضرب مثلا على ذلك باضطرار الفأر والقط البرى إلى التفاهم حين «جمعتهم الحالة الواحدة وإن فرقتهم الطباع المختلفة». فالقط البرى وقع فى شبكة الصياد، بينما الفأر أحدقت به حيوانات أخرى تريد افتراسه، فوافق على أن يهرب منها إلى جانب القط مقابل قطع حبال شبكته. وبمجرد أن انتهت تلك العملية، أفلت الفأر من جانب القط قائلا: «لقد ذهب الأمر الذى احتجت إلىّ واحتجت إليك فيه»، و «لاأعلم لك حاجة منى إلا أن تكون تريد أكلى»، ومن ثم «فلا سبيل إلى اجتماعنا». هذا المنهج العقلانى القديم، يوضح حقيقة العلاقات عند اختلاف الطبائع أو الاتجاهات ، ويوضح أن الأقوى لايعطى السماح للخصم الأضعف إلا فى حالة الحاجة الاضطرارية إليه (ولو من أجل الخداع والتمويه والتضليل). وبدون هذا الاضطرار ، لايمكن أن نتصور أن يكون الطرف الأضعف فى وضع الرافض أو المنعزل، ولا حتى فى وضع المرفوض أو المعزول. لكن الصحيح أنه يكون فى وضع الضحية أى المطلوب للافتراس، ومن ثم يجب أن يدافع عن نفسه ضد الافتراس (ولو بمجرد التوضيح والتسجيل).

(٩) أنت تعرف موقفى مثلا من أحد المحامين الذين أتعامل معهم. إن هذا المحامى الذى يحمل توكيلى منذ عام ١٩٦٩، رفض أن يقوم بأى تصرف حتى للحصول لى على أمر القبض الصادر ضدى عند إيداعى فى مستشفى المجانين! ورفض أن يقوم بأى تصرف للدفاع عن حقوقى القانونية إذ ذاك، أو حتى أن يحاول تسجيل آثار الضرب التى رآها على وجهى عندما زارنى فى أحد الأيام! بل إنه كتب لى بصراحة فى حوالى عام ١٩٧٢ أنه يجب أن أعترف رسميا بسقوط أهليتى وأن أختار شخصا لتولى مسئولية القيمّ على مصالحى!! بل وكان يشيع أن نيابة أمن الدولة سمعت أقوالى!! وهذا فضلا عن اهتمامه بعد ذلك باحتضان وتشجيع ابنى العاق الفاسد طارق رغم تحذيراتى المتكررة. ولهذا اضطررت إلى الكتابة ضده من وراء الأسوار وتكرار المطالبة بسحب أو إلغاء توكيلى الذى استمر يحتفظ به رغم إرادتى، والذى لم يستخدمه حتى فى حضور قضية محكمة النقض التى تعللت بعدم حضور وكيل عنى فقررت إلغاء التعويض المحكوم لى به ابتدائيا واستئنافيا عن فصلى التعسفى من دار الجمهورية! ومع ذلك، وبعد الافراج عنى، وبسبب انتهاء الثغرات والفلتات فى مجال المحامين كما هو الحال فى مجال الثقافة والصحافة، ناهيك عن عجزى المالى عن دفع أتعاب مسبقة لمحامى عادى إذا وافق أصلا على التعامل معى، استجبت على الفور لبعض تصرفاته «الخيرية»، وحاولت أن أرد عليها وأشجعها بالتكريمات المضاعفة. لكن بحجة استغراقه فى الكفاح ضد إسرائيل وفى الدفاع عن فلسطين وعن «حريات» الارهابيين الناصريين فى التنظيم المسمى بثورة مصر وعن ديدان الحركة الماركسية المصرية بل وعن بعض الاسلاميين وأمثالهم، فمن المؤسف أننى لم أحصل منه عمليا إلا على أقل القليل من الاهتمام القانونى المهنى، رغم استمرار جهودى وتوسلاتى وإلحاحاتى عليه منذ عام ١٩٨٧ حتى اليوم.

وبعد أن تكالب ضدى الأعداء خصوصا فى الشهور الأخيرة، وبعد المشكلة الخاصة بهذا الكتاب، زادت درجة تباعده عنى وإهماله لقضاياى، ورفض القيام بواجبه القانونى الديمقراطى إزاء المحضر المزور باسمى فى عملية الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب. ومن المرجح أن ينقلب علىّ هو أيضا فى المستقبل القريب انقلابا صريحا مثل انقلاب كوادر حزب «التجمع» وغيرهم من المتمركسين الناصريين.

فماذا يكون ذنبى فى هذه الحالة؟! وهل يمكن إذا حدث ذلك أن أمتنع عن توضيح وتسجيل الوقائع بالوسائل المتاحة لى؟! وهل أكون فى هذه الحالة أنا الرافض أم المرفوض؟! وهل أكون أنا الذى أنقد «الجميع» من أمثال هؤلاء الذين لايزيد عددهم على أصابع اليدين والرجلين ، أم أنهم هم الذين يضطروننى إلى ذلك حين يدوسون على اسمى وعلى مصالحى لاسترضاء السلطات أو لاسترضاء القوى المكمِّلة للسلطات دفاعا عن التكامل العقائدى الشامل ضد العقلانية والأممية وضد القيادة السوفيتية للبشرية؟!

ثم قارن هذا أيضا بموقف أمثال لطفى الخولى. إن يوسف السباعى استلم منى بيده فى مارس ١٩٧

طلبا للانضمام إلى «اتحاد الكتاب» الذى كان يقوم بتشكيله إذ ذاك. لكنه أسقط ذلك الطلب وألغاه بعد إيداعى فى مستشفى المجانين! ورغم طلباتى المتكررة إلى ثروت أباظة وأتباعه بعد ذلك ، استمروا فى حرمانى من صفة «الكاتب». ثم قام لطفى الخولى بتشكيل اتحاد لكتاب أفريقيا وآسيا، فلم يحاول هو أو أحد من أتباعه حتى أن يفيدونى عن مكان ذلك الاتحاد الجديد الذى يريدون أن يجعلوه بوقا للهستيريا الفلسطينية! ومع ذلك، سأبحث عنه وسأطلب عضويته أيضا. فاذا رفضوا بطريقة أو بأخرى كما رفض السباعى وأباظة ، ألا يكون من واجبى فى هذه الحالة - وليس فقط من حقى - أن أكشف وأوضح الوقائع بخصوص ذلك وبخصوص من يشاركون فى هذه المواقف؟!

إن كشف التمويهات والتبريرات الخادعة ومناورات النفاق والجعجعات الزائفة، واجب مطلق .....

■■■